البحث التاســـع

سياسة تنمية الصادرات الصناعية وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصرى

د٠ محمـــد غـــرس الدين
كلية التجارة ـ جامعة حلوان

١/ مقـــدمة :

١/١ طبيعة مشـكلة البحث :

تمثل مسألة تنمية الصادرات أحد القضايا الرئيسية التى يوليها صانع القرار الاقتصادى فى مصر أهمية خاصة ٠ ويمكن تناول قضـــية تنمية الصادرات باتباع أحد أو كل من المنهجين التاليين : المنهج **الأول** ، ويختص بدراسة هيكل الانتاج المحلى وتشخيص الميزة النسبية للموارد المحلية الى جانب الأمور التسويقية والتنظيمية المرتبطة بعملية التصدير ٠ وهذا المنهج يقوم على مقولة أساسية مؤداها أن اداء الصادرات سوف يتحسن طالما كان تخصيص الموارد المحلية يتم وفقا لمبدأ الميزة النســـبية وطالما أهتم المنتج المحلى بالأمور التسويقية وطالما عمـــدت الحكومة الى تبســـيط النواحى التنظيمية والاجراءات ٠ وفقا لهذا المنهج فان اداء الصادرات يتحدد بصورة تلقائية تبعا لسلوك المتغيرات الاقتصادية الأخرى المرتبطة ٠ **المنهج الثانى** ، يقوم على مقولة أساسية مؤداها ان الصادرات وان كانت تمثل أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية ، الا أنها ـ أى الصادرات ـ لا تخضع وبصورة مباشرة لسيطرة صانع القرار الاقتصادى (أى أن أنشطة الانتاج المحلى وأنشـــطة التصدير ذاتها لا تتم كلية بواسطة الحكومة) ٠ وما يستطيع صانع القرار أن يفعل لكى يضمن تنمية الصـــادرات هو تحـــديد أهـــداف Targets للصادرات ، ثم استخدام الأدوات Instruments الملائمة التى تضمن تحقيق تلك الأهداف ، وهذا المنهج يمكن أن يطلق عليـــه منهج السياســـة الاقتصادية ٠ واستخدام الأدوات يعنى احداث تغيير متعمد فى العديد من المتغيرات الاقتصادية (ومنها تخصيص الموارد والانتاج المحلى) لضمان

تحقيق أهداف تصديرية محددة · وواضح أنه على خلاف المنهج الأول ، فان منهج السياسة الاقتصادية لا يفترض أن الصادرات سوف تعتنى بنفسها وفقا لسلوك المتغيرات الاقتصادية المرتبطة · بل على العكس فان منهج السياسة الاقتصادية يعتمد على احداث تغيير فى قيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة لضمان تحقيق أهداف تصديرية · كما أن هـــذا المنهج يهتم بدراسة آثار الأهداف التصـديرية والأدوات المســتخدمة لتحقيقها ليس فقط على اداء الصادرات ، ولكن أيضا على الانتاج الصناعى وميزان المدفوعات والأسعار المحلية والواردات ·

٢/١ أهـــداف البحث :

والهدف من هذا هو تناول تنمية الصادرات الصناعية المصرية وفقا لمنهج السياسة الاقتصادية ودراسة الآثار المترتبة على وضع أهداف تصديرية واستخدام أدوات معينة لتحقيقها على المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية : الانتاج الصناعى ، الصادرات الصناعية ، ميزان المدفوعات ، الأســعار المحلية ، الواردات · وبصورة أكثر تحديدا فان أهداف البحث تتمثل فى : (١) دراسة كيفية تحديد أهداف سياسة التوسع فى الصادرات وارتباط ذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية · (٢) تقدير قيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتحديد ما يمكن أن يطلق عليه « أهداف تصـــديرية » فى القطاع الصناعى المصرى ، واستخدام تلك التقديرات لتقدير معدل نمو اقتصادى يتوافق مع أهداف التوسع فى الصادرات الصناعية ، (٣) ترجمة الأهداف التصديرية الى أهداف على مستوى الوحدة الانتاجية ودراسة مدى ارتباط ذلك بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية · (٤) توصيف الأدوات التى يمكن استخدامها لتحقيق أهداف سياسة التوسع فى الصادرات الصناعية المصرية ، ودراسة درجة تأثير تلك الأدوات على نمو الصادرات ·

٣/١ المنهج التحليلى :

المنهج التحليلى المتبع يعتمد على وضع اطار نظرى لسياسة التوسع فى الصادرات ، واختبار العلاقات التى يشملها هذا الاطار باستخدام بيانات عن القطاع الصناعى المصرى · والاطار النظـرى المقترح وما يرتبط به من علاقات قابلة للاختبار التطبيقى يقوم على حقيقة اقتصادية مؤداها أن أى

سياسة اقتصادية تقوم على دعامتين أساسيتين : أهداف السياسة وأدوات تحقيق تلك الأهداف ٠

هدف السياسة : والمنهج المتبع هو بناء نموذج مبسط لنمو الدخل الصناعى الذى من المتوقع أن يتم فى ظل معدل نمو معين فى الصادرات الصناعية بفرض توازن ميزان المدفوعات (أى أن النموذج المقترح على خلاف النماذج التقليدية يتعامل مع الواردات بصورة صريحة) ٠ كذلك يراعى النموذج المقترح كيفية تحويل الأهداف التصديرية الكلية الى أهداف على مستوى الوحدة الانتاجية ٠

أدوات السياسة : والمنهج التحليلى المتبع يتمثل فى تشخيص وتقدير دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية ٠ وتتضمن تلك الدالة أهم المتغيرات الاقتصادية التى ترتبط بسياسة التوسع فى الصادرات : سعر الصرف ، طاقة استغلال الموارد المحلية ، درجة الانفتاح على العالم الخارجى ، التكوين الرأسمالى ٠

٢/ السياسة الاقتصادية وميزان المدفوعات :

تتلخص فلسفة السياسة الاقتصادية فى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، لاحداث تغيير متعمد فى قيم وسلوك المتغيرات الاقتصادية ، بهدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية ، وذلك باستخدام الأدوات أو الوسائل الملائمة(١) ٠ وقد تتعدد أهداف التدخل الحكومى ، الا أن أى منها ماهو الا - أو يجب أن يكون - ترجمة للهدف الرئيسى وهو تعظيم المنافع الذاتية لكل أفراد المجتمع كمجموعة ، أو الرفاهية الاجتماعية ومن أهم تلك الأهداف كما هو متعارف عليها فى الأدب الاقتصادى :

١ - تحقيق معدل نمو اقتصادى مرضى ٠
٢ - الوصول الى حد العمالة الكاملة ما أمكن ذلك ٠
٣ - تحقيق استقرار فى المستوى العام للأسعار ٠
٤ - الوصول بحالة ميزان المدفوعات الى مستوى مرض ٠

ولأن الأهداف الأربعة السابقة - وما قد ينبثق منها من أهداف فرعية - ترتبط ببعضها البعض وذلك ارتكازا على حقيقة أنها مجتمعة تتمثل فى

هدف نهائى وحيد لأى نظام اقتصادى وهو تعظيم الرفاهية الاجتماعية ، فان تناول أى منها بالدراسة لا يعنى تجاهل درجة الارتباط بينها · بمعنى أكثر تحديدا فان تناول أحد أهداف السياسة الاقتصادية بالدراسة يجب أن يبرز مدى ارتباط ذلك الهدف بالرفاهية الاجتماعية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب دراسة الآثار المترتبة على ادراك أحد أهداف السياسة الاقتصادية على الأهداف الأخرى · ولأن هذه الدراسة تهتم بالهدف الرابع من أهداف السياسة الاقتصادية ـ مستوى مرض لحالة ميزان المدفوعات ـ فاننا نبدأ بتناول السياسات الاقتصادية المرتبطة بميزان المدفوعات من زاوية ارتباط أهدافها بالرفاهية الاجتماعية · أما درجة ارتباط تلك الأهداف بالأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية فسوف يتم ارجاؤه لأجزاء تالية فى البحث ·

بصفة عامة يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية المرتبطة بميزان المدفوعات الى سياسات تتعلق بالتبادل السلعى ـ وأهمها سياسة الاحلال محل الواردات وسياسة التوسع فى الصادرات ـ وسياسات ترتبط بالصرف الأجنبى · هذه الدراسة تعنى أساسا بسياسة التوسع فى الصادرات ولكنها فى نفس الوقت لا تهمل الواردات وسياسات الصرف الأجنبى · ولكن كيف يرتبط التوسع فى الصادرات ـ أو نمو الصادرات ـ بالرفاهية الاجتماعية كهدف نهائى للسياسات الاقتصادية ؟ · لتوضيح ذلك افترض دولة ما لديها قدرة على التوسع فى الصادرات دون أن يكون ذلك على حساب الطلب المحلى · هذا معناه أن حجم الطلب (المحلى والخارجى) سوف يرتفع مما قد يترتب عليه ارتفاع حجم الطاقة الإنتاجية · قد يترتب على ذلك تغييرات موجبة فى قيم عدد من المتغيرات الاقتصادية المرتبطة كالآتى : تشجيع الاستثمار ومن ثم ارتفاع معدل تراكم رأس المال ، ارتفاع معدل التقدم الفنى ، ازدياد الكمية المعروضة من العمل بدخول اعداد جديدة من العاطلين الى قوة العمل ، انتقال الموارد الانتاجية من القطاعات الأقل انتاجية الى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة ، قدرة أكبر على استيراد المستلزمات الانتاجية ومن ثم الاضافة للطاقة الإنتاجية القائمة فعلا (Thirlwall, 1982, p. 251) · والمحصلة النهائية لهذا السيناريو هى الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى · ولكن أليس من الممكن التوصل الى نفس النتيجة عن طريق التوسع فى أى مكون آخر من مكونات الطلب الكلى غير الصادرات ؟·

الاجابة المباشرة على هذا السؤال هى بالنفى ، وذلك لأن ما يجعل الصادرات مكونا مميزا من مكونات الطلب الكلى هو أن نمو الصادرات الذى يساعد على دفع معدل نمو الدخل غالبا ما يكون مصحوبا بتحسن فى حالة ميزان المدفوعات(٢) · هذا الى جانب أن ارتفاع معدل نمو الصادرات من شأنه أن يحدث اثارا موجبة على مكونات الطلب الكلى الأخرى (وأهمها الاستثمار) فى حين أنه لا يوجد ضمان بأن التوسع فى مكونات الطلب الكلى الأخرى سوف يكون له تأثير موجب على الصادرات ·

من ذلك يمكن تلخيص أهمية التوسع فى الصادرات وتنميتها فى ثلاثة أسباب رئيسية :

١ ـ أن معدل نمو الصادرات من المحتمل أن يكون محددا أساسيا من محددات الاستثمار ، وسبب ذلك أن نمو الصادرات هو أحد محددات الطلب · هذا بالاضافة الى أنه فى الاقتصاديات النامية فان توافر المدخلات الوسيطة من الواردات يعد أحد محددات الاستثمار فى تلك الدول · ولأن الصادرات تمثل مصدرا أساسيا من مصادر تمويل تلك الواردات الوسيطة فان نمو الصادرات من شأنه أن يحدث آثارا موجبة على الطلب الاستثمارى فى الدول النامية(٣) ·

٢ ـ أن الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى يتطلب احتياجات من الواردات ، واذا ما كان معدل نمو الصادرات أبطأ من معدل نمو الاحتياجات من الواردات فان النمو الاقتصادى سوف يكون مقيدا بحالة ميزان المدفوعات (عجز) ·

٣ ـ أن ادراك اقتصاديات الحجم يتطلب الوفاء بالطلب الخارجى ، خاصة فى حالة ما اذا كان السوق المحلى صغيرا ·

٣/ سياسة التوسع فى الصادرات : الهدف :

من التحليل فى القسم السابق اتضح مدى ارتباط النمو الاقتصادى بنمو الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلى · فى هذا القسم سوف يتم تناول هذا الارتباط بصورة أكثر تفصيلا وذلك فى محاولة لتحديد ما يمكن أن نطلق عليه « أهداف تصديرية كلية » تضمن ـ اذا ما تحققت ـ الوصول

بمعدل نمو الدخل الى مستوى مرض ، وذلك مع أخذ حالة ميزان المدفوعات كقيد فى الاعتبار · أيضا سوف نتناول فى هذا القســـم كيفية تحويل تلك « الأهداف التصديرية الكلية » الى أهداف تصديرية على مستوى الوحدة الانتاجية وارتباط ذلك بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ·

١/٣ التوسع فى الصادرات والنمو الاقتصادى :

فى البداية يجب التأكيد على حقيقة هامة ترتبط بالدول النامية وهى أن النمو الاقتصادى فى تلك الدول غالبـــا ما يكون مقيـــدا بحالة ميزان المدفوعات · معنى ذلك أن دراسة التوسع فى الصادرات بمعزل عن الجانب الأساسى الثانى فى ميزان المدفوعـات وهو الواردات قد يؤدى الى نتائج مضللة · وبصورة أكثر تحديدا فان صانع السياسة الاقتصادية يجب ـ عند وضع أهداف سياسة التوسع فى الصادرات ـ أن يحدد بدقة معـــدل نمو الصادرات الذى ـ لو تحقق ـ يساعد الاقتصاد القومى على تحقيق معدل نمو اقتصادى يتوافق مع توازن ميزان المدفوعات ، أى يجب عليه أن يأخذ الواردات فى الاعتبار كقيد على النمو · وسوف نحاول هنا تطوير النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات فى محاولة للتعامل مع الواردات بصورة صريحة ، ولكن قد يكون من المفيد أولا عرض النموذج التقليدى باختصـــار ·

١/١/٣ النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات :

النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات(٤) يعتمد على مقولة أساسية مؤداها أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل هى علاقة يمكن أن توصف بأنها علاقة دائرية · فنمو الصادرات ـ كأحد مكونات الطلب الكلى ـ من شأنه زيادة الاستثمار وذلك بسبب زيادة الطلب ، وهذا بدوره يسهم فى زيادة معدل نمو الانتاجية (انتاجية العمل) ومن ثم انخفاض الأسعار المحلية فارتفاع معدل نمو الصادرات مرة أخرى · هـذا المفهوم المبسط لدور التوسع فى الصادرات فى دفع معدل النمو الاقتصـادى يمكن التعبير عنه بمجموعة المعادلات التالية :

معدل نمو الصادرات $R_x = a_o - b_o (R_{dp} - R_{pf})$ ····· (١

معدل نمو الانتاجية $R_r = a_1 + b_1 (R_x)$ ..... (٢)

معدل نمو الأجور $R_w = a_2 + b_2 (R_r)$ ..... (٣)

معدل نمو الأسعار المحلية $R_{pd} = R_w - R_r$ ..... (٤)

حيث $R_w, R_r, R_{pf}, R_{pd}, R_x$ هى على الترتيب معدلات التغير فى الصادراتوالأسعار المحلية والأسعار العالمية والانتاجية والأجور النقدية·

— المعادلة رقم (١) تعنى أن معدل نمو الصادرات يتحدد بالعلاقة بين معدل تغير الأسعار المحلية ومعدل تغير الأسعار العالمية ، الى جانب مجموعة من المتغيرات الأخرى (a_o) والتى من أهمها معدلات نمو الدخل فى الدول المستوردة ، درجة استغلال الطاقة الانتاجية المحلية (الضغط المتولد من الطلب المحلى) ، التكوين الرأسمالى المحلى ، الجهود التسويقية والخدمات المكملة لأنشطة التصدير ·

— المعادلة رقم (٢) تفترض أن نمو الصادرات يولد تأثيرا مباشرا على معدلات نمو انتاجية العمل · وتفسير ذلك أن الصادرات هى جزء من الطلب الكلى ، ونمو الطلب الكلى له تأثير موجب على الانتـــاج (علاقة مضاعف) ومن ثم انتاجية العمل ·

—المعادلة رقم (٣) تعكس العلاقة بين الأجور النقدية والانتاجية · تلك العلاقة تفترض أن نمو الانتاجية هى مصدر رئيسى من مصادر نمو الأجور النقدية الى جانب مجموعة من العـــوامل الاجتماعية والسياسية (بمعنى a_2) والتى من أهمها وجود تنظيمات عمالية مؤثرة (مثل نقابات العمال)·

— المعادلة رقم (٤) هى متساوية تلخص العلاقة بين كل من الأجور النقدية والانتاجية والأسعار المحلية · ففى حالة نمو الانتاجية بمعدل أسرع من معدل نمو الأجور النقدية فان معدلات نمو الأســـعار المحلية لابد وان تنخفض · كما أن نمو الأجور النقدية بمعدلات أسرع من معدلات نمو انتاجية العمل سوف يعمل على رفع معدلات نمو الأسعار المحلية(٥) ·

بحل المعادلات السابقة ، فان معـــدل نمو الصادرات يمكن التعبير عنه كالآتى :

$$R_x = \frac{a_o - b_o (a_2 - a_1 + b_2 a_2) + b_o (R_{pf})}{1 + b_0 b_1 (b_2 - 1)} \quad \ldots\ldots\ldots$$

— والمعادلة رقم (٥) تساعد على تفسير العلاقة الدائرية بين نمو الصادرات ونمو الدخل : « نمو الصادرات ، كدالة فى الفرق بين معدلات نمو الأسعار العالمية والأسعار المحلية ، من شأنه الاسراع بمعدلات نمو انتاجية العمل ، وهذا بدوره يسهم فى انخفاض معدل نمو الأجور النقدية لكل وحدة من الانتاج مما يتسبب فى انخفاض معدلات نمو الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية ومن ثم الاسراع بمعدل نمو الصادرات ، وهكذا ... »

وقد يكون من المفيد ابداء بعض الملاحظات الهامة حول العلاقات السابقة :

١ ـ أن وجود قوة مثل هذه العلاقة الدائرية بين نمو الصادرات ونمو الدخل يعتمد على افتراض أساسى مؤداه أن الأجور النقدية لن تنمو كنتيجة لارتفاع انتاجية العمل ، أو على الأقل فان معدل نمو الانتاجية سوف يكون أكبر من معدل نمو الأجور النقدية ، أى أن "b_2" فى المعادلة رقم (٣) سوف تكون أقل من الواحد الصحيح . ولقد كان من النتائج المثيرة للانتباه أن نجد "b_2" أكبر من الواحد الصحيح باستخدام بيانات من الاقتصاد المصرى ، وسوف نناقش ذلك فى حينه .

٢ ـ أن العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الانتاجية (المعادلة رقم ٢) تبقى صحيحة فقط اذا ما سلمنا بأن هناك علاقة موجبة وقوية بين نمو الانتاجية ونمو الانتاج . بمعنى أن نمو الصادرات وان كان له ارتباط موجب بنمو الانتاج ، الا أن تأثير ذلك على نمو الانتاجية يتوقف على مدى استجابة الانتاجية نفسها للنمو الحادث فى الانتاج . والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هى أن اتجاه العلاقة بين الناتج والانتاجية مازال من الأمور التى لم تحسم فى الدراسات الاقتصادية حتى الآن . ونظرا لأهمية العلاقة بين الناتج والانتاجية فاننا سنتعرض لها بشىء من التفصيل عند توصيف النموذج الكامل لهدف سياسة التوسع فى الصادرات .

٣ - العلاقات الدائرية السابقة تبدو وكأنها تركز على ان مصـــدر الميزة التنافسية للصادرات تكمن فى التغيرات الملائمة فى الأسعار النسبية (الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية) · وبالرغم من أن ذلك قد يكون - الى حد كبير - صحيحا بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة ، والتى لا يتقيد النمو فيها بندرة الموارد المحلية ، الا أن الميزة التنافسية لصادرات الدول النامية تتأثر بعوامل أخرى متعددة توصف بأنها عوامل هيكلية · من تلك العوامل كفاءة تخصيص الموارد المحلية والسياسات التجارية والاختلالات فى أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج الى جانب عوامل أخـــرى ترتبط باستغلال الميزات التنافسية(٦)· ومع ذلك فان النموذج السابق يظل قائما اذا ما افترضنا ان الميزة النسبية الأولية تتحدد أساسا بالأسعار النسبية وفقا لتنبؤات نظرية النفقات النسبية ·

٤ - أن النموذج السابق يفترض ضمنيا أن حالة ميـــزان المدفوعات (خاصة حالة وجود عجز) لن يكون لها تأثير على وجود ومدى قوة العلاقة بين كل من نمو الصادرات ونمو الدخل · مثل هذا الافتراض الضمنى من شأنه اهمال تأثير نمو الصادرات كأحد عناصر التسرب فى تيـــار الدخل القومى على معدل نمو الدخل من ناحية ، وعلى معدل نمو الصادرات ذاته (لا حظ أن الصادرات تحتوى على مكون أجنبى فى شكل سلع وســـيطة مستوردة) · بمعنى آخر فان النموذج التقليدى للتوسع فى الصادرات يفتقر الى شرط أساسى وهو شرط توازن ميزان المدفوعات كقيد على النمو · ففى حالة اهمال هذا الشرط الأساسى فان رفع معدل نمو الصادرات - ولو بنسبة ضئيلة - سوف يترتب عليه سلسلة من التأثيرات الموجبـــة على الانتـــاج فالانتاجية فنمو الدخل القومى · الا أن ذلك كله قد يتحقق على حساب العجز فى ميزان المدفوعات · مثال ذلك أنه فى حالات اشتداد ضغط الطلب المحلى على الطاقة الانتاجية المحلية ، فان نمو الصادرات قد يصـــحبه نموا فى الواردات وبنفس القدر ومن ثم لا يتبع نمو الصادرات أى تحسن فى ميزان المدفوعات · هذه النقطة سوف يتم توضيحها بصورة أكثر فى القسم التالى عند الحديث عن أهداف سياسة تنمية الصادرات على مســـتوى الوحـــدة الانتاجيـــة ·

٢/١/٣ نمو الصادرات تحت قيد توازن ميزان المدفوعات :

انطلاقا من الملاحظات السابقة واعتمادا على دراسات سابقة — Kaldor, 1970) (Thirlwall, 1982 — Dixon and Thirlawll, 1975

نقدم هنا محاولة لاعادة صياغة النموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات (هدف السياسة فقط) تحت فرضية أن حالة ميزان المدفوعات - خاصة فى الدول النامية - تمثل قيدا على نمو الدخل ، حتى وان كان هذا النمو هو ناتج النمو الحادث فى الصادرات · وتتمثل محاولتنا هنا فى مجموعة المعادلات التى تمثل النموذج التقليدى السابق الاشارة اليه - مع بعض التعديلات ولأسباب تحليلية - مع اضافة توازن ميزان المدفوعات كقيد على النمو ·

- معدل نمو الأسعار المحلية $R_{pd} = R_w - R_r$ .... (٤)

- معدل نمو الانتاجية $R_r = R_1 (\text{؟}) + y$ ..... (٦)

- دالة الطلب على الصادرات $X = (\frac{Pd}{Epf})^{h_x} Z^{h_z}$ ..... (٧)

- دالة الطلب على الواردات $M = (\frac{P_f E}{P_d})^{h_m} y^{h_y}$ ..... (٨)

أو فى شكل معدلات نمو :

$$R_x = h_x (R_{pd} - R_{pf} - R_e) + h_z (R_z) \quad ..... (٧')$$

$$R_m = h_m (R_{pf} + R_e - R_{pd}) + h_y (R_y) \quad .... (٨')$$

- توازن ميزان المدفوعات معبرا عنه بالعملة المحلية

$$P_d X = P_f ME \quad ..... (٩)$$

أو فى شكل معدلات نمو :

$$R_{pd} + R_x = R_{pf} + R_m + R_e \quad ..... (٩')$$

حيث : - R تشير (كما سبق توضيحه) الى معدل النمو فى ·

— E, Z, Y, M, X متغيرات تمثل على الترتيب الصادرات والواردات والدخل المحلى والدخل فى الدول الأخرى وسعر الصرف (سعر العملة الأجنبية معبرا عنه بوحدات من العملة المحلية) ٠

— v هى معامل Verdoorn للعلاقة بين الناتج والانتاجية ٠

— h_m , H_x المرونة السعرية للطلب على الصادرات والواردات٠

— h_y , h_z المرونة الدخلية للطلب على الصادرات والواردات ٠

مجموعة المعادلات السابقة تمثل العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية ٠ ومن ثم فان الاستطراد فى شرح تلك العلاقات هنا ما هو الا نوع من التكرار لا ضرورة له ٠ ومع ذلك فان المعادلة رقم (٦) تمثل علاقة اقتصادية لها أهمية كبيرة خاصة ونحن بصدد الحديث عن النمو الاقتصادى ٠ تلك المعادلة تعنى أن نمو الانتاجية يتمثلفى مكونين أساسيين : الأول مستقل ويرجع الى عوامل أخرى غير نمو الناتج ، والثانى نمو الناتج ذاته ٠ وأهمية تلك العلاقة ـ كما أشرنا اليها سريعا عند التعرض للنموذج التقليدى لسياسة التوسع فى الصادرات هى أنها تفترض صراحة أن نمو الناتج يعتبر المتغير الرئيسى المفسر لنمو الانتاجية (انتاجية العمل) ٠ ولأن هذه العلاقة ترتبط بالدراسة الرائدة لـ Verdoorn ، فان مرونة الانتاجية بالنسبة للناتج تعارف على تسميتها معامل Verdoorn (فى المعادلة رقم ٦) ٠ فلقد اثبت Verdoorn وجود علاقة موجبة قوية بين معدل نمو انتاجية العمل (كمتغير تابع) ومعدل نمو الناتج (كمتغير مستقل) فى ١٥ دولة صناعية خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية(٧) ٠ ومنذ ان تم نشر نتائج تلك الدراسة تعددت المحاولات لتفسيرها وتأكيد ان العلاقة بين الناتج والانتاجية هى علاقة صحيحة وقائمة بالفعل على سبيل المثال ثبت ان اقتصاديات الحجم والتقدم الفنى يلعبا دورا كبيرا فى تفسير علاقة الناتج بالانتاجية (Salter, 1966, Thirlwall, 1980) أيضا أشار (Bouller, 1984) الى ان مرونة الانتاجية بالنسبة للناتج تعتمد على خصائص دالة الانتاج (وخاصة مدخلات العمل) والطلب على المنتجات

النهائية · وفى هذا المجال توصل Kaldor (1966) الى أن انخفاض معدل نمو الصادرات (كأحد مكونات الطلب) يعد من أهم أسباب بطء معدل نمو الانتاجيةفى المملكة المتحدة · كذلك اكد McCombie and DeRidder (1984) أن معدل نمو الانتاجية فى الأجل الطويل يكون عادة مفيدا بحالة الطلب ، وذلك من خلال تأثير حالة ميزان المدفوعات على الطلب ذاته · وتفسير هذه العلاقة هو ان حالة ميزان المدفوعات (خاصة الطلب الخارجى على الصادرات والطلب المحلى على الواردات) من شأنها أن تؤثر على الطلب المحلى الكلى والذى بدوره يؤثر على الناتج فالانتاجية ·

بحل المعادلات رقم (٤) ، (٦) ، (٧) معا يمكن التوصل لمعدل نمو الصادرات كالآتى :

$$R_x = h_x (R_w - R_r - vR_y - R_{pf} - R_e) + h_z (R_z) \quad \ldots (١٠)$$

وباحلال المعدلتين رقم (٨) و (١٠) فى المعادلة رقم (٩) وحلها بالنسبة لمعدل نمو الدخل الذى يتوافق مع حالة توازن ميزان المدفوعات :

$$R_y = \frac{(1 + h_x + h_m)[R_w - R_r - R_{pf} - R_e] + h_z (R_z)}{h_y + v(1 + h_x + h_m)} \quad (١١)$$

٢/٣ التوسع فى الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر :

النموذج الذى أوردناه فى (٢/١/٣) يشتمل على عدد من العلاقات التى ـ لو ثبت صحتها ـ تساعد صانع السياسة الاقتصادية ليس فقط على تحديد هدف محدد لسياسة التوسع فى الصادرات ، ولكن أيضا تساعده على تشخيص المتغيرات الاقتصادية التى يجب عليه أن يتحكم فى سلوكها لضمان تحقيق هذا الهدف · وفيما يتعلق بالدول النامية فان وجود درجة قوة العلاقات التى تعكسها المعادلة رقم (١١) قد يعتمد على توافر عدد كبير من الفروض التى قد تبدو ـ فى غالب الأحيان ـ غير منطقية · ولأننا نهدف ـ قدر الامكان ـ الى تقليل الفروض النظرية التى يعتمد عليها التحليل ، فسوف نحاول القاء الضوء على امكانية سريان العلاقات الواردة فى النموذج السابق فى الدول النامية ، وذلك توطئة لمناقشة نتائج تطبيق النموذج على الاقتصاد المصرى ·

١/٢/٣ شرط مارشال ـ لرنر $(h_x + h_m > 1)$

وفقا للمعادلة رقم (١١) فان تحقق معدل نمو موجب فى الدخـــل نتيجة التوسع فى الصادرات سوف يعتمد ـ فيما يعتمد ـ على تحقق شرط مارشال ـ لرنر · بمعنى أن قيمة $h_x + h_m$ لابد وأن تكـــون أكبر من الواحد الصحيح(٨) (لاحظ أن قيمة كل من h_x , h_m سالبة) · وعدم تحقق مثل هذا الشرط يعنى أن التغيرات فى الأسعار النسبية المطلوبة لحفز الطلب الخارجى على الصادرات وتقليل الطلب المحلى على الواردات غير موجودة · وأهم من ذلك فان عدم توافر هذا الشرط يعنى أن صفة «الدائريه» التى أطلقناها على العلاقات فى النموذج الوارد فى القسم السابق سوف تنتقى · فنمو الصادرات قد يسهم فى نمو الناتج فالانتاجية فالأسعار المحلية، الا أن ذلك لن يتبعه زيادة فى معدل نمو الطلب على الصـــادرات (بسبب انخفاض قيمة (h_x) ، فى الوقت الذى يرتفع فيه معدل نمو الطلب على الواردات (بسبب انخفاض قيمة (h_m) · وتكمن أهمية توافر شرط مارشال ـ لرنر فى حقيقة ان سعر الصرف يمثل أداة فعالة لتغيير الأسعار النسبية لتحقيق هدف التوسع فى الصادرات · وسوف نناقش ذلك بالتفصيل فى القسم التالى من البحث عند التعرض لأدوات تنفيذ سياســـة التوسع فى الصادرات ·

باستخدام بيانات عن الصـــــادرات والواردات الصـــناعية المصرية ـ باستثناء منتجات البترول ـ تم تقدير دالتى الطلب على الصادرات والطلب على الواردات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ باســـتخدام طريقة المربعات الصغرى (انظر الملحق) وتوصلنا للتقديرات التالية :

- المرونة السعرية للطلب على الصادرات h_x = ٩٣٣ر
- المرونة السعرية للطلب على الواردات h_m = ٢٣٠ر
- المرونة الدخلية للطلب على الصادرات h_z = ١ر٢٢١
- المرونة السعرية للطلب على الواردات q_y = ٨٩٣ر

تلك التقديرات يجب أن تؤخذ بحذر نظرا للمشكلات المرتبطة بالبيانات وكذلك المشكلات الاحصائية المرتبطة بالتقدير الاحصائى (انظر الملحق) · ومع ذلك فان تلك التقديرات يمكن أن تؤخذ على أنها مؤشرات تقريبية توضح الاتجاه العام · فالمرونة السعرية للطلب على الواردات منخفضة نسبيا مقارنة بمثيلاتها فى الدول المتقدمة(٩) · وسبب ذلك يرجع الى أن حوالى ٣ر٧٣٪ من اجمالى الواردات المصرية يتمثل فى مواد خام وسلع رأسمالية (البنك الأهلى المصرى ، ١٩٨٧ ، ص ١١) من الصعب أن يحل فيها الانتاج المحلى محل الواردات ·

وبصفة عامة فان شرط مارشال ـ لرنر تحقق فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٨٧) · ومن ذلك يمكن استنتاج أن شرطا أساسيا لصحة العلاقات الواردة فى المعادلة رقم (١١) يتوافر فى الاقتصاد المصرى · وطالما نحن بصدد الحديث عن السياسة الاقتصادية ، وحتى تتوافر بدائل لصانع السياسة الاقتصادية فاننا سوف نختبر مدى حساسية تقديرات المعادلة رقم (١١) للتغيرات المحتملة فى المرونات السعرية والدخلية للطلب على الصادرات والواردات ·

٢/٢/٣ مرونة الانتاجية بالنسبة للناتج (V)

كما ذكرنا من قبل فان عوامل نمو الانتاجية تتمثل فى نمو الناتج (وفقا لمعامل Verdoorn) أو التقدم الفنى واقتصاديات الحجم ، أو تحسن مستوى الكفاءة الانتاجية (سواء الكفاءة السعرية أو الكفاءة الفنية) ، أو تلك العوامل مجتمعة · واذا ما سلمنا أن التقدم الفنى واقتصاديات الحجم وتحسن مستوى الكفاءة الانتاجية من أهم عوامل نمو الانتاجية فى الدول الصناعية المتقدمة(١٠) ، فان افتراض توافر تلك العوامل فى الدول النامية يرجع فى جزء كبير منه لنمو الانتاج · معنى ذلك أن معامل Verdoorn (v) من المتوقع أن يكون مرتفعا نسبيا فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة(١١) ·

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصرى فلقد أجرينا محاولة لتقدير مرونة انتاجية العمل فى القطاع الصناعى بالنسبة للانتاج الصناعى خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧) باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وكانت النتائج

كالآتى : (R هى انتاجية العمـــل فى القطـــاع الصناعى ، Q هى الانتاج الصناعى)

$$\text{Log } R = 1.975 + 0.995 \ (\text{Logy } Y)$$
$$(5.31) \qquad R^2 = 0.883$$

٣/٢/٣ الأجور النقدية والأسعار المحلية والانتاجية :

النموذج أوردناه فى (١/٣) يعنى أنه كلما كان معدل نمو انتاجية العمل أعلى من معدل نمو الأجور النقدية ، كلما أســـهم ذلك فى الاسراع بمعدل نمو الناتج تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات · وتفسير ذلك ان نمو الانتاجية بمعدل أسرع من معدل نمو الأجور النقدية سوف يترتب عليه انخفاض معدل نمو الأسعار المحلية ، ومن ثم وجود حوافز سعرية تســهم فى نمو الطلب الخارجى على الصـــادرات وانخفاض الطلب المحلى على الواردات · وعلى هذا فان صانع السياسة الاقتصادية يتحتم عليه ـ عند تحديد أهداف سياسة التوسع فى الصادرات ـ أن يتفهم طبيعة العلاقات بين الأسعار المحلية والأجور النقدية والانتاجية · وخطورة اهمال تلك العلاقات تكمن فى حقيقة أن نمو الصادرات المطلوب تحقيقه لضمان ادراك نمو معين فى الدخل قد لا يتحقق بسبب العلاقة الحلزونية بين الأجور النقدية والأسعار المحلية ، أو بسبب انفصال الأجور النقدية عن الانتاجية(١٢) ·

٤/٢/٣ النتـــائج :

باستخدام بيانات عن القطاع الصـــناعى فى مصر (البنـك الأهلى المصرى ـ المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة) وبتطبيق المعادلة رقم (١١) أمكن التوصل للتقديرات التالية وذلك باســـتخدام المعـــادلات الواردة فى النموذج للفترة الزمنية ٧٠ ـ ١٩٨٧) :

جـدول رقم (١/٣)
المرونات ومعدلات النمو المقدرة

المـــرونات :

المرونة السعرية للطلب على الصادرالت	h_x	٩٣٣ر
المرونة السعرية للطلب على الواردات	h_m	٢٣٠ر
المرونة الدخلية للطلب على الصادرات	h_z	١ر٢٢
المرونة الدخلية للطلب على الواردات	h_y	٨٩٠ر

معدلات النمو :

معدل نمو الأجور النقدية	R_w	٢٤ر
معدل نمو انتاجية العمل	R_r	١٤ر
معدل نمو الأسعار العالمية	R_{pf}	٠٤ر
معدل التغير فى سعر الصرف	R_e	٢٥ر
معدل نمو الدخل فى الدول المستوردة	R_z	٠٤ر

ـــ المرونات تم الحصول عليها من تقـــديرات دالتى الطلب على الصادرات والواردات (انظر الملحق) ٠

ـــ معدلات النمو تم تقديرها باســـتخدام دالة اتجاه عام شـــبه لوغارتمية تأخذ الشكل الآتى :

$E = Ae^{Bt}$ ، حيث E هى المتغير المراد حساب معدل نموه، A ثابت ، e أساس اللوغاريتم الطبيعى ، B معامل الدالة، E تشير للزمن ٠ ويمكن تحويل المعادلة السابقة الى علاقة خطية بايجاد لوغاريتم جانبها $\text{Log } E = a + Bt$ ٠ ويكون معدل النمـــو المركب هو : 100 (Antilog B-1) .

ـــ معدل نمو الأسعار العالمية ومعدل نمو الدخل العالمى أخذت من Thirlwall (1982) .

ولأن التقديرات السابقة يكتنفها العديد من أوجه القصور المرتبطة بالبيانات والتقدير الاحصائى ، فلقد رأينا - عند تطبيق المعادلة رقم (١١) - تجربة قيم بديلة للمرونات السعرية والدخلية لاختبار مدى حساسية معدل النمو الاقتصادى المحسوب للتغيرات فى تلك المرونات ٠

بفرض أن العلاقات الدائرية بين نمو الصادرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية تتوافر فعلا فى القطاع الصناعى المصرى ، فان معدل نمو الدخل المتولد من القطاع الصناعى والذى من الممكن أن يتحقق تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات هو ٩ر١٠٪ سنويا ٠ وبالنظر للمعادلة رقم (١٠) الواردة فى النموذج ، فانه لكى يتحقق هذا النمو فى الدخل فى القطاع الصناعى لابد وأن يتحقق معدل نمو سنوى فى الصادرات الصناعية مقداره ٥ر٢٢٪ ٠ هذه النتائج تثير العديد من الملاحظات التحليلية والتى لها ارتباط مباشر بوضع السياسة الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأهداف ٠

١ - أن معدل نمو الصادرات الصناعية الفعلى لم يتجاوز ٣ر٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، انخفض الى أقل من ٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ٠ فى نفس الوقت فان معدل النمو الفعلى للدخل المحلى فى القطاع الصناعى (بالأسعار الثابتة) بلغ ٥ر١٧٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٦)(١٢) ٠ معنى ذلك أن النمو الفعلى المتحقق فى القطاع الصناعى المصرى لا يرجع أساسا لنمو الصادرات الصناعية ، وانما يرجع لعوامل ترتبط بنمو الطلب المحلى ٠ والأكثر أهمية هو أن هذا النمو الفعلى فى الدخل المحلى فى القطاع الصناعى قد تحقق فى ظل عجز كبير فى ميزان المدفوعات ٠ وهدف سياسة التوسع فى الصادرات هنا يجب أن يكون الاسراع بمعدل نمو الصادرات الصناعية ٠

٢ - فى حالة تساوى معدل نمو الدخل المحسوب تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات مع معدل النمو الفعلى فان هدف سياسة التوسع فى الصادرات يجب أن يكون المحافظة - على الأقل - على معدل نمو الصادرات المتحقق ٠

٣ - أن ارتفاع قيمة كل من المرونة السعرية للطلب على الصادرات والمرونة السعرية للطلب على الواردات بمقدار ١٠٪ فقط (ليصبحا - ١ر٠٢٦

و - ٢٥٣ر على الترتيب) من شأنه أن يعمل على ارتفاع معدل نمو الدخل الصناعى بأكثر من ٥٠٪ (ليصبح ٥ر١٦٪) وذلك تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات · وأهم من ذلك أن ذلك سوف يتحقق فى ظل معدل نمو فى الصادرات الصناعية مقداره ٣ر٢٤٪ · (انظر المعادلة رقم ١٠) · أى أن زيادة مقدارها ٨٪ فى معدل نمو الصادرات الصناعية من شأنه ان يعمل على زيادة معدل نمو الدخل الصناعى بأكثر من ٥٠٪ · لاحظ أن ذلك يتطلب من صانع السياسة الاقتصادية التغلب على عوائق حفز الطلب الخارجى على الصادرات ، والا فان المرونة السعرية للطلب على الصادرات سوف تنخفض بصورة كبيرة ، ومن ثم ينتفى أى تأثير للتحسن فى الأسعار النسبية على الطلب على الصادرات (سوف نعود لمناقشة ذلك فى القسم التالى) ·

٤ - لأن الواردات المصرية تتمثل فى معظمها فى سلع استثمارية ووسيطة ومواد خام (أكثر من ٧٣٪ من اجمالى الواردات) فان محاولة صانع السياسة الاقتصادية اتباع أساليب من شأنها رفع المرونة السعرية للطلب على الواردات تصبح غير مجدية ، بل وقد تعد سياسة خاطئة · فالتوسع فى الصادرات يستلزم احتياجات من الواردات الوسيطة ، هذا الى جانب أن المدخلات الوسيطة المحلية تتطلب - لانتاجها محليا - احتياجات من الواردات الوسيطة · وتعمد أتباع أساليب لرفع المرونة السعرية للواردات من شأنه ليس فقط الاضرار بالانتاج للسوق المحلى ، ولكن أيضا بالانتاج للتصدير ·

٥ - اذا كان رفع المرونة السعرية للطلب على الواردات يجب أن لا يؤخذ بصفة مطلقة على أنه هدف من أهداف السياسة الاقتصادية فى مصر، فان خفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات يجب أن يكون أحد أهداف صانع السياسة الاقتصادية · فعلى خلاف المرونة السعرية ، فان المرونة الدخلية ترتبط بالطلب على سلع نهائية استهلاكية أكثر من ارتباطها بالطلب على السلع الاستثمارية والوسيطة · وبالنظر الى المعادلة رقم (١١) فان خفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات من شأنه أن يسهم فى رفع معدل نمو الدخل فى القطاع الصناعى تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات · فاذا ما افترضنا بقاء كل العوامل الأخرى على ماهى عليه ووفقا للنموذج الذى أوردناه فى (١/٣) فان معدل نمو الدخل تحت فرضية توازن ميزان المدفوعات (المعادلة رقم ١١) يمكن التعبير عنه على أنه :

$$R_y = \frac{R_x}{h_y} \qquad (١٢)$$

أو

$$R_y = \frac{h_x (R_w - R_r - R_{pf} - R_e) + h_z (R_z)}{h_y} \qquad (١٢')$$

وهذا معناه أن أى تحسن فى نمو الصادرات ما لم يصحبه استخدام وسائل من شأنها خفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات لن يكون له آثارا ايجابية ملحوظة على معدل نمو الدخل ٠

٣/٣ التوسع فى الصادرات على مستوى الوحدة الانتاجية :

استعرضنا فى القسم السابق (٢/٣) كيف ان نجاح سياسة التوسع فى الصادرات يعتمد على كفاءة صانع السياسة الاقتصادية فى تحديد الهدف من تلك السياسة ٠ وانتهينا من ذلك ـ اعتمادا على تقديرات تقريبية ـ الى أن هدف صانع القرار يجب أن يكون رفع معدل نمو الصادرات الصناعية ليصـل الى ٥ر٢٢٪ سنويا حتى يمكن تحقيق معدل نمو فى الدخل المحلى المتولد من القطاع الصناعى مقداره ٩ر١٠٪ ، وذلك تحت فرضية أن هذا النمو سوف يتحقق فى ظل توازن ميزان المدفوعات ٠ وفى هذا القسم سوف نحاول القاء مزيد من الضوء على هذا الهدف التصديرى وكيفية ترجمته الى هدف محدد على مستوى الوحدة الانتاجية ومدى ارتباط ذلك بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والتى من أهمها الانتاج المحلى والأسـعار المحلية والواردات ٠

افترض ان صانع السياسة الاقتصادية قام بتحديد هدف للصادرات على مستوى الوحدة الانتاجية فى صورة نسبة مئوية من الانتاج ٠ افترض أيضا أن الصادرات الفعلية قد تتساوى مع هذه النسبة أو تختلف عنها ٠ فى مثل هذه الحالة فان حصيلة الصادرات الفعلية على مستوى الوحـدة الانتاجية يمكن التعبير عنها كالآتى(١٣) :

$$P_f \gamma Q = \lambda \left[P_f \gamma Q + P_d (1 - \gamma) Q \right] \quad \ldots\ldots\ldots \quad (١٣)$$

حيث P_f ، P_d هما الأسعار العالمية والأسعار المحلية Q هى كمية الانتاج ، β هى النسبة الفعلية من الانتاج التى يتم تصديرها، λ هى النسبة من الانتاج التى يجب تصديرها (هدف السياسة λ هى قيمة محددة الاقتصادية للتوسع فى الصادرات) · ولأن قيمة سلفا بواسطة صانع السياسة الاقتصادية ، فان المعادلة رقم (١٣) تمثل قيدا يجب مراعاته بواسطة المنتج الفرد · بمعنى آخر فان الصادرات الفعلية كنسبة من الانتاج (أو β) لن تعتمد فقط على كمية الانتاج Q والأسعار العالمية (P_f) ، ولكنها سوف تعتمد أيضا على λ أو نسبة الصادرات الى كمية الانتاج والمحددة سلفا بواسطة الحكومة · واذا ما نجحت الحكومة فى استخدام الأدوات الفعالة التى تضمن حفز - أو دفع - المنتج على الوفاء بالهدف التصديرى λ ، فان ذلك سوف يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتى من أهمها الأسعار المحلية والميزان التجارى وتخصيص الموارد والاستهلاك المحلى والواردات ·

لتوضيح ذلك افترض أن المنتج هدفه النهائى هو تعظيم دالة الربح التالية :

$$\pi = \left[P_f \gamma Q + P_d (1 - \gamma) Q \right] - C \quad \ldots\ldots\ldots \quad (١٤)$$

حيث C هى تكلفة الانتاج · درجة نجاح المنتج فى تعظيم أرباحه سوف تعتمد على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية (P_d , P_f) وكل منهما خارج نطاق تحكم المنتج الفرد) ، وكفاءة المنتج فى اختيار كمية الانتاج المناسبة · ولمعرفة الآثار المترتبة على ذلك سوف نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى : حالة عدم وجود قيود على الواردات :

فى هذه الحالة فان الأسعار المحلية (P_d) تتساوى مع الأسعار

العالمية (P_f) · فاذا ما لجأت الحكومة الى تحديد هدف تصديرى للوحدة الانتاجية ، وبفرض ان المنتج سوف يستجيب ، فان ذلك معناه - فى غالب الأحيان - ان النسبة الفعلية من الانتاج التى توجه لتصدير δ سوف ترتفع · ولأن الأسعار النسبية لن تتغير نتيجة ذلك فان الوفاء بالأهداف التصديرية سوف يترتب عليه وجود فائض فى الطلب المحلى · لاحظ أن المنتج ليس لديه دوافع لزيادة الانتاج طالما ان ذلك لن يسهم فى زيادة أرباحه بسبب عدم تغير الأسعار النسبية ، أى أن ربحية الوحدة من الصادرات تعادل ربحية الوحدة الواحدة من المبيعات المحلية · من هنا فان الوفاء بحصة الصادرات المحددة بواسطة الحكومة سوف يترتب عليه اعادة تخصيص كمية الانتاج المحلى بين السوق المحلى والصادرات · والآثار المحتملة هنا هى أن الاستهلاك المحلى والانتاج المحلى لن يتغيرا ، الصادرات سوف ترتفع للوفاء بالأهداف التصديرية ، الأسعار النسبية لن تتغير ، الواردات سوف ترتفع بنفس القدر الذى ترتفع به الصادرات لتغطية فائض الطلب المحلى ، وأخيرا لن يحدث أى تحسن فى ميزان المدفوعات · اما الاثر على تخصيص الموارد المحلية فهو غير واضح(١٤) ·

الحالة الثانية : حالة فرض قيود على الواردات :

فى هذه الحالة فان الأسعار المحلية لا تتساوى مع الأسعار العالمية · وبفرض أن القيود على الواردات تتمثل فى التعريفة الجمركية فان الحد الأقصى للأسعار المحلية سوف يكون $P_f (1 + T)$ ، حيث T هى التعريفة الجمركية · فرض تعريفة جمركية على الواردات يعنى أن ربحية المبيعات المحلية سوف ترتفع · والنتيجة المباشرة لذلك قد تمثل فى انخفاض حجم الاستهلاك المحلى · وتوقف فرص زيادة الانتاج المحلى على فائض الطلب المحلى - نتيجة الوفاء بالأهداف التصديرية - والانخفاض فى حجم الاستهلاك المحلى · أيضا يتوقف الاثر على ميزان المدفوعات على التغيرات المحتملة فى الأسعار المحلية · ففى حالة ارتفاع الأسعار المحلية لتصبح أكبر أو متساوية مع $P_f (1 + T)$ فان فرص تحقيق تحسن فى ميزان المدفوعات تنخفض · اما اذا أرتفعت الأسعار المحلية ولكن ظل مستواها أقل من $P_f (1 + T)$ ، فان زيادة الانتاج المحلى تظل قائمة ومن ثم تزداد فرص

حدوث تحسن فى ميزان المدفوعات نتيجة الوفاء بالأهـــداف التصديرية ٠ ويمكن تلخيص الاحتمالات السابقة كما هو وارد فى الجدول رقم (٢/٣) ٠

جدول رقم (٢/٣)

الاثار المحتملة للوفاء بأهداف التوسع فى الصادرات على مستوى الوحدة الانتاجية

الاثر على	حالة عدم وجود قيود على الواردات	حالة وجـــود قيود على الواردات
الانتاج المحلى	لا يتغير	يرتفـع
الاستهلاك المحلى	لا يتغير	ينخفض
الأرباح	لا تتغير	ترتفـع
الصادرات	ترتفـع	ترتفـع
الواردات	ترتفـع	غير واضح
الميزان التجارى	لا يتغير	يتحســـن

الاحتمالات الواردة فى جدول رقم (٢/٣) تنطبق على انتاج وتصدير أو استيراد سلع نهائية ٠ وعند اضافة الاحتياجات من الواردات الوسيطة فان الاحتمالات السابقة لاشك ســوف تتغيـــر ٠ فزيادة الصادرات للوفاء بالأهداف التصديرية ـ قد لا يترتب عليه تحسن فى الميزان التجارى ، حتى وان أدت القيود الجمركية الى تخفيض الواردات من الســـلع النهـــائية ٠ والسبب فى ذلك ـ خاصة فى حالة الدول النامية ـ أن الوفاء بالأهـــداف التصديرية يتطلب مدخلات وســـيطة من الواردات ٠ وليس من السياسات الاقتصادية الناجحة فرض قيود جمركية وغير جمركية على تلك المدخلات الوسيطة من الواردات بسبب عدم توافر البدائل المحلية ٠

٤/ سياسة التوسع فى الصادرات : الأدوات Instruments

انتهينا فى القسم الثـالث من هـــذا البحث الى أن وضع أهـــداف Targets لسياسة التوسع فى الصادرات هى عملية اقتصـادية معقدة ترتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وتؤثر ـ سواء بصورة مباشرة

أو غير مباشرة ـ على سلوك وقيم تلك المتغيرات الاقتصادية • انتهينا أيضا الى أن عملية وضع أهداف تصديرية ـ من زاوية صنع السياسة الاقتصادية ـ فى الاقتصاد المصرى اما أنها مهملة ، أو انها بصورة عشـــوائية لا ترتبط بالأساليب العلمية لصنع سياسة اقتصادية للتوسع فى الصادرات • ننتقل الآن لدراسة الجانب الثانى من سياسة تنمية الصادرات والذى يتعلق بكيفية تنفيذ السياسة ذاتها • بمعنى آخر كيفية توصيف الأدوات Instruments الممكن استخدامها ، مع التعرض للآثار الاقتصادية الكلية التى من المحتمل أن تترتب على استخدام تلك الأدوات •

فى البداية يجب الاشارة لحقيقتين هامتين :

الأولى : أننا فى معرض دراستنا لأهداف سياسة التوسع فى الصادرات كان الاهتمام منصبا أساسا على جانب الطلب (سواء الطلب الخارجى على الصادرات أو الطلب المحلى على الواردات) ، وكان تعرضنا لجانب العرض محدودا بقدر ما تحتاجه متطلبات سريان العلاقات المتبادلة بين الصادرات والانتاج والانتاجية والأجور النقدية • ولأن المنهج التحليلى الذى نتبعه فى هذا البحث يمكن وصفه على أنه منهج توازن عام ، كان لابد من التعرض لجانب العرض بشىء من التفصيل • وتفسير ذلك أن تحديد أهداف لسياسة التوسع فى الصادرات مهما كان دقيقا لا يعنى وجود ضمان كاف على أن تلك الأهداف سوف تتحقق مالم تتوفر الأدوات الملائمة التى تحدث التغيير المعتمد ليس فقط فى سلوك وقيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بجانب الطلب ، ولكن أيضا ـ وبصورة أكثر أهمية فى حالة الدول الناميـة ـ فى ســـلوك وقيم المتغيرات الاقتصادية التى ترتبط بجانب العرض •

الثانية : أن صانع السياسة الاقتصادية يجب أن يراعى ـ عند اختيار أدوات تنفيذ سياسة التوسع فى الصادرات ـ درجة تقبل الوحدات الانتاجية للأهداف التى يحددها ، ومن ثم قدرتها ودرجة استعدادها لتغيير خططها الانتاجية والتسويقية بما يتلاءم وتلك الأهداف • وفيما يتعلق بالاقتصـــاد المصرى ، فان وجود قطاع عام صناعى كبير الحجم قد يكون من العوامل المســاعدة على زيادة قـــدرة الحكومة على تحقيق أهـــداف التوسع فى الصادرات • الا أن نمو القطاع الخاص فى فترة مابعد الانفتاح وكذلك عدم

وجود سيطرة كاملة على القطاع العام ، يزيد من تعقد عملية اختيار الأدوات الملائمة التى يتوافر معها ضمان استجابة الوحدات الانتاجية ٠

والأدوات المستخدمة يجب أن تكون ملائمة ليس فقط من حيث فعاليتها فى زيادة عرض الصادرات ، ولكن أيضا من حيث تأثيرها الموجب على الطلب الخارجى على الصادرات ٠ وعلى هذا فمن المتوقع أن تتعدد تلك الأدوات وتتجاوز الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية (بمعنى أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية) الى مجموعة من الحوافز السعرية وغير السعرية التى تعمل على تشجيع المنتج المحلى على الانتاج للتصدير ، وتحفز المستورد الخارجى على زيادة الطلب على الصادرات المحلية ٠ وقد يكون من المفيد فى هذا المجال تناول الأدوات التى يجب استخدامها لتشجيع جانب العرض بعد أن تناولنا جانب الطلب بالتفصيل عند دراستنا لهدف سياسة التوسع فى الصادرات ٠ ومع ذلك ـ وكما سيتضح فيما بعد ـ فانه من الصعب ـ فى حالات كثيرة ـ الفصل أو تمييز جانب العرض عن جانب الطلب ٠ والمنهج المتبع هو تشخيص أهم ـ وليس كل ـ المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على عرض الصادرات ويستطيع صانع القرار السيطرة على سلوكها ٠

١/٤ ـ سعر الصرف :

الكمية المعروضة من الصادرات هى جزء من الانتاج المحلى ، ومن ثم فان كفاءة المنتج المحلى فى مجال التصدير ترتبط بكفاءته الانتاجية ٠ وكفاءة المنتج ـ كما هو معلوم فى مبادىء النظرية الاقتصادية ـ تتوقف الى حد كبير على الأسعار النسبية ، سواء الأسعار النسبية للموارد الانتاجية (عناصر الانتاج) أو الأسعار النسبية للمنتجات ٠ فاختيار المنتج للفن الانتاجى السليم وفقا للأسعار النسبية لعوامل الانتاج (كفاءة سعرية) يعد شرطا أساسيا للوصول بالتكلفة الى أدناها (ميزة نسبية) ٠ والشرط المكمل لذلك هو نجاح المنتج فى استغلال هذا الفن الانتاجى مما يساعده على تعظيم الانتاج (كفاءة فنية) بمعنى نجاح المنتج فى استغلال الميزة النسبية المتاحة له وفقا للأسعار النسبية للمنتجات ٠ هذا هو جوهر نظرية النفقات النسبية بما تحويه من فروض صريحة وفروض ضمنية ٠ من هنا فان السياسة الاقتصادية التى تهدف الى التوسع فى الصادرات يجب أن تأخذ فى الاعتبار تغيرات الأسعار كمتغير أساسى يمكن تعديل سلوكه ـ بل وقيمته ـ لتشجيع

المنتج على التوسع فى الصادرات بما يحقق له أقصى استفادة من الميزة النسبية · وفى مجال دراسات السياسات الاقتصادية يمثل سعر الصرف الاداة السعرية الأساسية التى يمكن استخدامها بواسطة صانع القرار للتأثير على الأسعار النسبية وتوجيهها بما يخدم أنشطة التصدير ·

سبق الاشارة فى القسم السابق الى أن حفز الطلب الخارجى على الصادرات يتطلب - فيما يتطلب - حوافز سعرية (ارتفاع المرونة السعرية للطلب على الصادرات) · ووفقا لمناهج ميزان المدفوعات المتعارف عليها فان رفع سعر الصرف - تخفيض قيمة العملة المحلية - من شأنه خفض أسعار الصادرات (مقومة بالعملة الأجنبية) · واذا ما اقترن ذلك بارتفاع قيمة المرونة السعرية للصادرات فان الطلب على الصادرات سوف يرتفع · وبالرغم من أن جانب الطلب قد نال الكثير من الاهتمام فى الدراسات التطبيقية والنظرية ، الا أن قضية تأثير تغيرات سعر الصرف على جانب العرض تمثل أهمية خاصة ونحن فى معرض الحديث عن سياسة التوسع فى الصادرات فى الدول النامية · فقد تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات مرتفعة ، الا أن ذلك لا يعد ضمانا كافيا لأن العرض المحلى سوف يستجيب · وعلى ذلك فان استخدام تغيرات سعر الصرف كأداة لتحقيق هدف التوسع فى الصادرات يتوقف على ثلاث متغيرات أساسية :

١ - المرونة السعرية للطلب على الصادرات ·
٢ - مرونة العرض المحلى بالنسبة للطلب على الصادرات ·
٣ - تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية ·

القاعدة العامة هى أنه اذا كانت ربحية الصادرات أعلى من ربحية المبيعات المحلية فان أى زيادة فى الطلب الخارجى على الصادرات سوف تكون عنصرا محفزا على زيادة الانتاج المحلى للوفاء بالطلب الخارجى · فى تلك الحالة فان المنتج المحلى سوف يستجيب - وان كان ذلك بصورة غير مباشرة - لتغيرات سعر الصرف · اما اذا كانت ربحية التصدير لا تختلف عن - أو تنخفض عن - ربحية المبيعات المحلية ، فان رفع سعر الصرف بصورة متعمدة لن يكون له تأثير موجب على زيادة الكمية المعروضة من الصادرات · وبافتراض أن التكلفة الحدية للانتاج المحلى لا تختلف

باختلاف أسواق تصريف المنتج (بمعنى السوق المحلى ، والسوق الخارجى)، فان الايراد الاحدى ليس كذلك · ومع هذا ففى حالة الدول النامية ، فان هناك عوامل خرى - غير الأرباح بالمفهوم النقدى - لها دور فى تحديد ربحية الصادرات من وجهة نظر المنتج · فالدول النامية تعانى من نقص موارد النقد الأجنبى وتعدد استخداماته بصورة تضع الصرف الأجنبى فى نفس مكانة الموارد الانتاجية والتى تتصف بالندرة وسرعة تحـــولها الى ســلع وخدمات تشبع رغبات نهائية(١٥) · وندرة الصرف الأجنبى تمثل قيدا على الكفاءة الانتاجية (سواء سعرية أو فنية) للمنتج المحلى فى الدول النامية وذلك بسبب الارتفاع النسبى فى الاحتياجات من الواردات الوسيطة · وفى دراسة أجريت مؤخرا - وأشـــترك الباحث فى اعدادها - حول مشـــاكل الصادرات المصرية ، اتضح ان « الحصول على الصرف الأجنبى اللازم لتمويل الاحتياجات من الواردات الوسيطة » يمثل **أحد الأسباب** الرئيســية للتصدير من وجهة نظر ١١٢ شركة صناعية مصدرة(١٦) ·

معنى ذلك أن مرونة العرض المحلى من الصادرات بالنســـبة للطلب الخارجى عليها فى الدول النامية - وكذلك فى مصر - مرتفعة · وبالتالى فان نجاح أسلوب رفع سعر الصرف فى خلق حوافز سعرية تدفع بالطلب على الصادرات الى أعلى ، من شأنه أن يحفز العرض المحلى · الا أن ذلك لا يمكن التسليم به على اطلاقه · فهناك عقبات هيكلية متعددة تقلل من فرص زيادة الانتاج المحلى فى الدول النامية مثـــل : انخفاض كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المحلية ، الاختلالات فى أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج والتى تنشأ أساسا بسبب استخدام السياسة الاقتصادية بصـــورة غير سليمة ، عدم توافر موارد الصرف الأجنبى اللازمة لتمويل الواردات الوســـيطة ·

كذلك فان أسلوب رفع سعر الصرف ذاته قد يترتب عليه آثارا سلبية على العرض المحلى من الصادرات وذلك لسببين :

الأول : أن رفع سعر الصرف من المحتمل أن يتسبب - بسبب تأثيره على الأسعار المحلية للواردات - فى رفع الأسعار المحلية · واذا ما كانت العلاقة بين الأسعار المحلية والأجور النقدية علاقة حلزونية · فان التأثير السلبى لرفع سعر الصرف على الأسعار المحلية ســـوف يكون مضاعفا ·

وارتفاع الأسعار المحلية – خاصة أسعار المدخلات المحلية – من شأنه أن يقلل فرص زيادة الانتاج المحلى ، بل وفقدان الميزات التنافسية – فى جانب الطلب على الصادرات – التى تنشأ نتيجة رفع سعر الصرف(١٧) .

الثانى : ان رفع سعر الصرف يعنى ارتفاع الأسعار النسبية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) ، ولأن المرونة السعرية للواردات غالبا ما تكون منخفضة نسبيا فى الدول النامية (٠٫٢٣٠ فى مصر) ، فان ذلك من شأنه أن يجعل الانتاج المحلى المنافس للواردات أكثر ربحية . معنى ذلك أن رفع سعر الصرف قد يعمل على تحول تخصيص الموارد المحلية فى غير صالح الانتاج للتصدير . واذا ما ارتبط بفرض تعريفة جمركية على الواردات فان ربحية المبيعات المحلية سوف تفوق ربحية التصدير . من هنا تبرز أهمية أن يتم اختيار الأنشطة التى يجب حمايتها بدقة وأن يتم تقدير معدلات الحماية وفقا لمعايير اقتصادية . وفى هذا المجال يثور التساؤل حول مدى نجاح سياسة حظر استيراد بعض السلع النهائية فى مصر (مثل الملابس الجاهزة) من زاوية تأثير هذا الحظر على صادرات تلك السلع ، وخاصة تلك السلع التى من المفترض أن يتوافر بها احتمالات تصديرية مرتفعة .

خلاصة القول ، فان تأثير رفع سعر الصرف على العرض المحلى من الصادرات هو فى الواقع تأثير مختلط . فرفع سعر الصرف له أثر موجب على عرض الصادرات من زاوية ارتباط العرض المحلى بالطلب الخارجى على الصادرات . أيضا رفع سعر الصرف – ولأسباب ذكرناها من قبل – له تأثير سلبى على الكمية المعروضة من الصادرات . وهذا يبين أهمية دراسة تغيرات سعر الصرف بدقة وتقييم مختلف الآثار المحتملة (مباشرة وغير مباشرة) وذلك قبل استخدامه كأداة لتنفيذ سياسة التوسع فى الصادرات .

٢/٤ درجة استغلال الطاقة الانتاجية (الضغط المتولد من الطلب المحلى):

ليس المقصود هنا هو مناقشة أسباب انخفاض أو ارتفاع طاقة استغلال الموارد المحلية ، وانما الهدف هو دراسة مدى تأثير درجة الاستغلال الفعلية للطاقة الانتاجية على اداء الصادرات (خاصة فيما يتعلق بجانب العرض) على مر الزمن . وقد يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى أن ارتفاع درجة استغلال الطاقة الانتاجية من شأنه أن يحدث اثرا ايجابيا على أداء

الصادرات ، وذلك كنتيجة لارتفاع حجم الانتاج المحلى · الا أن ذلك قد لا يكون سليما تماما اذا ما كان ارتفاع معدل استغلال الطاقة الانتاجية يرجع بصفة أساسية للضغط الذى يولده الطلب المحلى على الانتاج ·

لتوضيح ذلك افترض أن الهدف النهائى للمنتج المحلى هو تعظيم الربح· افترض أيضا أن المنتج المحلى يستطيع أن يؤثر فى مستوى الأسعار المحلية ، ولكنه لا يملك القدرة على ذلك فيما يتعلق بالأسعار العالمية لمنتجاته · وفقا لتلك الفروض فان منحنى الطلب المحلى سيكون ذو ميل سالب ، بينما منحنى الطلب الخارجى سيكون لا نهائى المرونة(١٨) · وعلى هذا فان منحنى الايراد الحدى الذى يواجه المنتج المحلى فى كل من السوقين المحلى والخارجى يمكن التعبير عنه بالشكل التالى :

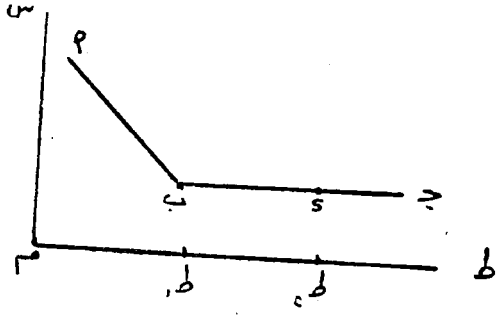

أ ب يمثل منحنى الايراد الحدى فى السوق المحلى ، ب ج يمثل منحنى الايراد الحدى فى السوق الخارجى · لاحظ - بفرض أن التكلفة الحدية لا تختلف باختلاف الأسواق - ان أى نقطة على يسار النقطة ب تعنى أن المبيعات المحلية أكثر ربحية ، بينما أى نقطة على يمين ب تعنى أن الصادرات أكثر ربحية (لمعرفة ذلك تصور أمتداد أ ب ليقطع المحور الأفقى وامتداد ج ب ليقطع المحور الرأسى)(١٩) · والاحتمالات الممكنة كما يعكسها الشكل السابق هى كما يلى :

أن يقوم المنتج المحلى بتحديد حجم انتاجه بالكمية م ط٢ حيث حد الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة ، وحيث يقطع منحنى التكلفة الحدية منحنى الايراد الحدى عند النقطة د · فى مثل هذه الحالة فان الانتاج

المحلى سوف ينقسم الى قسمين : الكمية م طـ١ للمبيعات المحلية والكمية طـ١ طـ٢ للصادرات · لاحظ أنه اذا قطع منحنى التكلفة الحدية منحنى الايراد الحدى فى نقطة على يمين النقطة د فان ذلك لا يعنى أن الصادرات سوف ترتفع بأكثر من طـ١ طـ٢ ، وذلك لأن النقطة د تمثل الطاقة القصوى ومن ثم تنتفى احتمالات زيادة الانتاج على يمينها · أما اذا قطع منحنى التكلفة الحدية منحنى الايراد الحدى فى نقطة على يسار نقطة د فان الصادرات سوف تنخفض · وبفرض أن المنتج سوف يختار كمية الانتاج م طـ٢ (أى عند الطاقة القصوى) فان ارتفاع الطلب المحلى (انتقال أ ب الى اليمين) سوف يترتب عليه انخفاض حجم الصادرات ·

مما سبق يتضح أن ضغط الطلب المحلى على الطاقة الانتاجية من شأنه ان يحدث تأثيرا سلبيا على عرض الصادرات · ففى حالة وجود طاقة انتاجية عاطلة (بمعنى انخفاض درجة استغلال الموارد الانتاجية المتاحة) فان فرص زيادة عرض الصادرات تكون أكبر مما لو كانت الطاقة الانتاجية مستغلة بالكامل لمواجهة ضغط الطلب المحلى والطلب الخارجى الموجود أصلا · من هنا وجب على صانع السياسة الاقتصادية وهو فى سبيل تحقيق أهداف التوسع فى الصادرات ايجاد الوسائل والأدوات الكفيلة بالتوسع فى حجم الطاقة الانتاجية من ناحية ، وترشيد الطلب المحلى (بمعنى أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية) · والتوسع فى حجم الطاقة الانتاجية فى الدول النامية - ومنها مصر - يتطلب التغلب على مشاكل نقص المدخلات الوسيطة ، والتغلب على العقبات الادارية والاجراءات التى من شأنها اعاقة عملية تعبئة الموارد المحلية واعدادها للعملية الانتاجية ·

٣/٤ العوامل الأخرى :

لا شك أن هناك متغيرات أخرى متعددة تؤثر على نمو عرض الصادرات على مدار الزمن ويستطيع صانع السياسة الاقتصادية توجيه سلوكها والتحكم فيها · ومن تلك المتغيرات درجة الانفتاح على العالم الخارجى والتكوين الرأسمالى المحلى ·

الانفتاح على العالم الخارجى يعد عاملا مساعدا على فتح الأسواق الخارجية ، وسهولة الاتصال بين المنتج المحلى والمستهلك الخارجى ، ودفع

المنتج المحلى لبذل جهود أكثر للاستفادة من المزايا التنافسية التى يتمتع بها ومقابلة متطلبات السوق الخارجى من معايير جودة وشروط تسليم الى آخر ذلك من الأمور الفنية المرتبطة بتسويق الصادرات · واذا كانت تلك الأمور الفنية تنعلق بجانب الطلب ، الا أن الطلب ـ وكما ذكرنا من قبل ـ يعد من العوامل المحفزة لعرض الصادرات · أضف الى ذلك ان ازدياد درجة الانفتاح على العالم الخارجى من شأنه أن يساعد على تحسين كفاءة استغلال الموارد (ارتفاع الكفاءة الفنية) وذلك لسهولة الحصـــول على الموارد الخارجية المكملة وأهمها الفنون الانتاجية المتطورة · كل هذا من شأنه أن يساعد على زيادة حجم الطاقة الانتاجية المتاحة ورفع معدلات استغلالها · ومع هذا فان ازدياد درجة الانفتاح على العالم الخارجى من المتوقع أن يحدث آثارا على الطلب المحلى ليست فى صالح نمو عرض الصادرات ·

فى الأجل القصير فان مخزون رأس المال من المتوقع أن يكون ثابتا · عكس ذلك فان التراكم الرأسمالى فى الأجل الطويل من المتوقع أن يلعب دورا هاما فى تغير نمط العرض المحلى ونمط الطلب المحلى · مثال ذلك أنه بفرض ثبات معامـــل رأس المال/الناتج ، فانه من المتوقع أن يزيد عرض الصادرات نتيجة زيادة الانتاج المحلى بسبب زيادة معدل التراكم الرأسمالى المحلى · وعلى هذا فان ادخال التراكم الرأسمالى كمتغير فى دالة عرض الصادرات يصبح ضروريا وذلك حتى يعكس الآثار الموجبة ـ ان وجدت ـ لنمو الناتج على نمو عرض الصادرات ·

٤/٤ دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية :

لدراسة مدى تأثير المتغيرات السابقة ـ وهى فى الأصـــل متغيرات ترتبط بالسياسة الاقتصادية Policy Variables ـ قمنا بمحاولة لتقدير دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة ٥٧ ـ ١٩٨٦ · وقد كنا نود امتداد تلك الفترة حتى يمكن ان يعكس التقدير ظروف نمو المتغيرات المستخدمة ، الا أن صعوبة الحصول على بيانات كافيـــة حال دون ذلك · ودالة عرض الصادرات التى تم تقديرها تأخذ الشكل التالى :

$$EX_g = f \underset{(+)\ (-)\ (+)\ (+)}{(RAT, CAP, EOP, CAF, D)}$$

(ما بين الأقواس فوق كل متغير يوضح الاشارة المتوقعة للعلاقة بينه وبين نمو الصادرات) ٠

حيث :

— RAT هى سعر الصرف الحقيقى ، أو سعر الصرف فى السوق معدلا بمعدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم العالمية كالآتى:

$$RAT = R_m \left(\frac{P_{USA}}{P_{EG}}\right)$$

حيث P_{EG} هى الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر و P_{USA} هى الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة الأمريكية كممثل للتضخم العالمى ٠

— CAP هى درجة استغلال الطاقة الانتاجية المحلية معبرا عنها كنسبة بين الانتاج الصناعى الفعلى الى الانتاج الصناعى المقدر باستخدام معادلة الاتجاه العام(٢٠) ٠ والفرضية الأساسية هنا هى أنه اذا كان الانتاج الصناعى المتوقع أقل من قيمته المقدرة ، فان هذا معناه وجود طاقة انتاجية غير مستغلة ٠

— EOP تشير الى درجة الانفتاح على العالم الخارجى معبرا عنها بنصيب أسواق العملات الحرة من اجمالى الصادرات الصناعية المصرية ٠

CAP هى التكوين الرأسمالى أو الرقم القياسى للتكوين الرأسمالى الحقيقى (بالأسعار الثابتة) ٠

— D متغير (Dummy) يعكس تأثير فترة الحرب (٦٧ — ١٩٧٣) على نمو الصادرات ٠

— EX_g الرقم القياسى للصادرات الصناعية بالأسعار الثابتة ٠

— تم تحويل قيم المتغيرين CAF و EX_g من قيم بالأسعار الجارية الى قيم بالأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة ٠

الجدول رقم (١/٤) يشتمل على أفضل نتائج التقدير لدالة عرض الصادرات الصناعية المصرية ٠ وبالرغم من وجود دلائل اقتصادية واحصائية

على وجود ارتباط متعدد بين كل من طاقة استغلال الموارد ودرجة الانفتاح على العالم الخارجى (معامل الارتباط بينهما ٥٣ر) الا أن ذلك لا يعنى تحيز التقديرات الواردة فى الجدول رقم (١/٤) ، وان كان ذلك يعنى ان التقدير أقل كفاءة ٠

النتائج الواردة فى جدول رقم (١/٤) توضح ـ مع بعض التحفظات على جودة البيانات المستخدمة ـ مدى ارتباط المتغيرات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية (Policy Variables) بنمو عرض الصادرات الصناعية المصرية ٠ أيضا هذه النتائج تعكس مدى قوة ومعنوية العلاقة بين كل من سعر الصرف وطاقة استغلال الموارد المحلية وبين نمو عرض الصادرات ٠ كذلك فان ضغط الطلب المحلى على الطاقة الانتاجية من شأنه ان يحدث آثارا سلبية على نمو عرض الصادرات ٠ والنمو الحادث فى هذين المتغيرين فقط ـ سعر الصرف وطاقة استغلال الموارد المحلية ـ يعد مسئولا عن تفسير أكثر من ٨٠٪ من النمو فى عرض الصادرات الصناعية (كما هو واضح من المعادلة رقم ٤ حيث قيمة R^2 أكبر من ٨٥٪) ٠ وهذا يتوافق مع ما ناقشناه فى (١/١/٤) و (٢/١/٤) من قبل ٠ كذلك فان درجة الانفتاح على العالم الخارجى والتكوين الرأسمالى يلعبان دورا فى حفز عرض الصادرات الصناعية ، وان كان ذلك ليس معنويا بدرجة كبيرة ٠

جدول رقم (١/٤)

محددات عرض الصادرات الصناعية المصرية (٥٧ ـ ١٩٨٦)

المعادلة	C	RAT	CAP	EOP	CAF	D	R^2 (F-ratio)	D.W.
		***	*	*	*			
١	٢ر٤٩	١ر٩٩	ـ١ر٩٦	١٣ر	٣ر٧٥	٤٥ر	٩٥٢ر	١٢٥ر +
		(٣ر٢٨)	(ـ٣ر١١)	(١ر٦٥)	(١ر٨١)	(١ر١١)	(١٩٩)	
		***	***	*				
٢	٨ر١٨	٢ر١٨	ـ٣ر٦٩	٢٧ر		٠٨ر	٨٧٤ر	١ر٧٦ + +
		(٦ر٢٩)	(ـ٧ر٦٩)	(١ر٩٦)		(٤٤ر)	(٥٨)	
		***	***	**				
٣	٨ر١٣	٢ر١٦	ـ٣ر٨٠	٢٨ر			٨٧٣ر	١ر٤٨ + +
		(٦ر٣٩)	(ـ٩ر٦٤)	(٢ر٠٩)			(٨٩)	
		***	***					
٤	٩ر٢٠	٢ر٦٢	ـ٣ر٥٨				٨٥١ر	١ر١٩ +
		(٩ر٦٤)	(ـ٨ر٨٩)				(١٥٤)	

ـــ المعادلات تم تقديرها بايجاد لوغاريتم لقيم المتغيرات ماعدا D .

ـــ الأرقام بين الأقواس تمثل قيم اختبار "t".

* معنوى عند ١٠٪ ** معنوى عند ٥٪ *** معنوى عند ١٪

+ تعنى ان اختبار الارتباط الذاتى Autocorrelation غير حاسم ٠

+ + تعنى عدم وجود دليل على وجود الارتباط الذاتى ٠

مصادر البيانات :

— الانتاج الصناعى ، التكوين الرأسمالى ، الرقم القياسى لأسعار الجملة : الكتاب الاحصائى السنوى - الجهاز المركـــزى للتعبئة العامة والاحصاء - اعداد متفرقة ·

— الصادرات الصناعية ، أسواق الصـــادرات : البنك المركزى المصرى - النشرة الاقتصادية - اعداد متفرقة ·

— سعر الصرف ، الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة الأمريكية :

IMF, "International Financial Statistics" — Various.

٥/ الخلاصـــة :

أعتمد التحليل فى هذا البحث على تطوير نموذج مبســـط لنمـــو الاقتصادى يراعى - على خلاف النماذج التقليـــدية للنمو - حالة ميزان المدفوعات كقيد على النمو · والهدف من تطوير واختبار هذا النموذج هو تحديد ما أطلقنا عليه أهداف تصديرية للقطاع الصناعى المصرى وتشخيص أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بعملية تحديد تلك الأهداف وهذا يمثل الجانب الأول من عملية صـنع السياســة الاقتصادية وهو تحـــديد الأهداف ·كذلك قمنا بتشخيص وتقدير دالة عرض الصـــادرات الصناعية المصرية بهدف قياس تأثير مجموعة من المتغيـــرات المرتبطة بالسياســـة الاقتصادية على نمو الصادرات الصناعية وانتهينا الى أن هذه المتغيرات - اذا ما تم التحكم فى سلوكها بواسطة صانع القرار - تمثل أدوات فعالة لتحقيق أهداف سياسة التوسع فى الصادرات ·

وقبل التعرض لأهم نتائج الدراسة وما تعنيه من وجهة نظـــر صنع السياسة الاقتصادية ، يجب التأكيد على أن ما توصـــلنا اليه من نتائج - وبناء على تقديرات تقريبية - من الأفضل أن يؤخـــذ على أنه مؤشرات محددة لأهداف سياسة التوسع فى الصادرات الصناعية فى مصر · فليس من الصواب القول بأن نتائج تلك الدراسة تضخم من مسئولية صانع القرار، اذ يجب عليه - وفقا لنتائج التحليل هنا - أن يراعى العـــلاقات المتعددة والمتشابكة بين عدد كبير من المتغيـــرات الاقتصادية · فسياسة التوسع فى

الصادرات فى مصر لا يجب أن تكون مجـــرد مجموعة من الاجـــراءات والترتيبات المؤسسية دون رؤية واضحة لدى صانع القرار حول العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتحديد الهدف (التوسع فى الصادرات)، وتلك المرتبطة باستخدام الأدوات · ولأن هذه الدراسة تأخذ بمنهج التوازن العام ـ الذى يهتم بدراسة جانبى العرض والطلب معا ـ فان اعتماد عملية صنع السياسة الاقتصادية فى مصر على مناهج التوازن الجزئى قد لا يتفق فى أوجه كثيرة مع منهج ونتائج هذه الدراسة · والمقولة الأساسية التى تأكدت من خلال الدراسة هى أن السياسة الاقتصادية التى تهدف للتوسع فى الصادرات اما أن تصمم بعناية بحيث تكون أهدافها محـــددة واضحة وأدواتها متوفرة وفعالة ، أو تترك الصادرات تعتنى بنفسها ويتحدد نموها وفقا للامكانات الفعلية للمنتج المحلى وما يملكه من ميزات تنافسية ، فصنع السياسة الاقتصادية بصورة عشوائية من شأنه أن يخلق اختلالات غالبـــا مايكون لها تأثير سلبى على الانتاج المحلى والأسعار المحلية (وخاصـــة أسعار عوامل الانتاج) ، ومن ثم آداء الصادرات ·

اما أهم النتائج التى توصلنا اليها فمنها ماهو مرتبط بجانب تحـديد أهداف سياسة التوسع فى الصـادرات ومنهـــا ما يرتبط بالأدوات الممكن استخدامها ·

ففى مجال تحديد أهداف التوسع فى الصادرات قـد يكون من الخطأ التسليم بأن الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى تلغى ـ وبصـــورة مطلقة ـ العلاقات التبادلية بين الانتاج والانتاجية والأسعار المحلية والأجور النقدية · صحيح أن وجود اختلالات هيكلية من شـــأنه أن يضعف من تلك العلاقات ولكنه لا يهدمها تماما · وعلى هذا فلقد خلصت الدراسة الى أن نمو الصادرات ـ كعنصر مميز من عناصر الطلب الكلى ـ من شأنه أن يدفع بمعدل نمو الدخل ، حتى وان أخذنا حالة ميزان المدفوعات (عجز) كقيد على النمو الاقتصادى فى القطاع الصناعى المصرى خـــلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٧ كان يرجع فى معظمه لعوامل أخرى غير نمو الصادرات (وأهمها الطلب المحلى) ، فان التوسع فى الصادرات الصناعية المصرية من شأنه أن يسرع بمعدل نمو الدخل · وفى هذا المجال فان نجاح صانع القرار فى رفع المرونة السعرية للطلب على الصادرات بمعدلات بسيطة من شأنه أن

يحدث آثارا ملحوظة على معدل نمو الدخل أيضا - ولأن التحليل يتعامل مع الواردات بصورة صريحة - فان تحديد هدف لسياسة التوسع فى الصادرات يجب أن يقترن بمحاولات من صانع القرار لخفض المرونة الدخلية للطلب على الواردات والتى تعكس أساسا الطلب المحلى على الواردات من السلع الاستهلاكية · كذلك يجب أن يأخذ صانع القرار جانب الحذر فيما يتعلق بالمرونة السعرية للطلب على الواردات والتى ترتبط أساسا بالطلب على مدخلات وسيطه من الواردات · وفى هذا الخصوص تبرز أهمية هيكل الحماية الجمركية وخطورة تحديده بصورة عشوائية ·

وفيما يتعلق بأدوات سياسة التوسع فى الصادرات ، خلصت الدراسة الى أن سعر الصرف وأدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التى ترتبط بالطلب المحلى - ومن ثم طاقة استغلال الموارد الانتاجية المحلية - هى من أكثر المتغيرات تأثيرا على نمو عرض الصادرات الصناعية المصرية · وعلى هذا فاننا نخلص الىأن سعر الصرف أداة فعالة للتأثير على نمو الصادرات، ولكن بشرط أن يراعى صانع القرار عند استخدامه لتلك الاداة تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية ·

أخيرا ، فان هذه الدراسة تؤكد على أن عملية صنع سياسة اقتصادية هدفها التوسع فى الصادرات الصناعية فى مصر هى عملية معقدة ، وتشتمل على العديد من العلاقات الاقتصادية المتشابكة · وتصرف صانع القرار بمعزل عن هذه الحقيقة من شأنه زيادة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المحلى ·

الهوامش :

١ - المقصود بمصطلح الرفاهية الاجتماعية هنا هو أقصى منفعة ممكنة لافراد المجتمع ككل · وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم المنفعة الذاتية للفرد وفقا لفرضية التفضيل الذاتى والأخيرة تتمثل فى المنافع الذاتية (اشباع أو ربح) التى يتمكن الفرد من الحصول عليها - وفقا لقدراته - من خلال نظام آليات السوق · ولأن آليات السوق قد ترتبط بها مجموعة منالاختلالات (عدم وجود السوق - التحيز - الوفورات الخارجية والمضيعات - الاحتكار ·· الخ) فان هناك احتمالات لأن

تستحوز فئة معينة من أفراد المجتمع على القدر الأكبر من المنافع ٠ وهنا لابد من وجود سلطة عليا (الحكومة) قادرة على التأثير على قرارات السوق هدفها احداث تغيير متعمـــد فى تخصيص الموارد وتوزيع المنافع بحيث تضمن تعظيم المنافع لأفراد المجتمع كمجموعة، وضمان عدم حصول البعض على أكثر مما يستحق وفقا لما يتملكه من مواهب انتاجية ، وتحسين أوضاع البعض الآخر ـ من زاوية المنفعة ـ دون المساس بالآخرين ٠ لاحظ الارتباط الكبير بين فكرة الرفاهية الاجتماعية وشرط باريتو ٠ حول المفهوم الكامل للرفاهية الاجتماعية وشرط باريتو ، انظـــر : محمد غرس الدين (١٩٩٠) الفصل الثانى ٠

٢ ـ ومع هذا فهناك شرط أساسى لكى يتحقق ذلك وهو ان يكون التوسع فى الصادرات متمثلا فى تلك السلع التى تتمتع بميزات نسبية ومن ثم ينخفض المكون الأجنبى فى مدخلاتها الوسيطة ٠

٣ ـ فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى أظهرت احدى الدراسات أنه خـــلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٣ كان لابد من زيادة الواردات بما قيمته ١٠٠ جنيه مصرى حتى يمكن زيادة الاســتثمار بمقـــدار يتراوح ما بين ٦٠ ـ ٦٥ جنيه مصرى (Khier El-Din, 1977, p. 42) .

٤ ـ انظر على سبيل المثال :

Beckerman (1962) — Lomfalussy (1972)
Caves (1970) — Balassa (1963).

٥ ـ حول العلاقة بين الأجور النقدية والأســـعار المحلية والانتاجية فى مصر ، انظر :

Ghars El-Din, 1989.

٦ ـ فى دراسة أعدت مؤخرا ـ واشترك الباحث فى اعدادها ـ حول أهم مشاكل أنشطة التصدير فى القطاع الصناعى فى مصر ، اتضح أن من أهم المشكلات التى تواجه المصدرين المصريين (بالرغم من توافر ميزات نسبية مبدأية) : عدم توافر المواد الخام المحلية والمستوردة وارتفاع أســـعارها ، الافتقار للمعلومات الكافية عن الأســـواق الخارجية ، انظر : (CRDS (1990)

٧ - وفقا لنتائج Verdoorn فان مرونة النمو فى الانتاجية بالنسبة للنمو فى الناتج تأخذ قيما تتراوح مابين ٤١ر - ٥٧ر٠ انظـــر الترجمة الانجليزية لدراسة Verdoorn (والتى صـــدرت بالايطاليـــة عام ١٩٤٩) فى Ironmonger et al. (1988, Appendix on page 199

٨ - هذا هو الشرط الواجب توافره لضمان ان سياسة تخفيض قيمـــة العملة المحلية سوف يكون لها أثر طيب على ميزان المدفوعات ٠ حول اشتقاق شرط مارشال - لرنر انظر :
Ghars El-Din (1989, pp. 87-98)

٩ - على سبيل المثال كانت المرونة السعرية للطلب على الواردات فى عدد من الدول المتقدمة كالآتى : الولايات المتحدة ٥٢ر - كندا ٩٨ر١ - ايطليا ٩٥ر - السويد ٧٦ر٠ انظر Thirlwall (1982, p. 211)

١٠ - Kaldor (1966)

١١ - راجع الهامش رقم (٧) ٠

١٢ - تم حساب معدلات نمو الصادرات الصناعية والدخـــل المحلى فى القطاع الصناعى باستخدام معادلة الاتجاه العام المشـــار اليها فى هوامش الجدول رقم (٣/١) والبيانات من : النشرة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة ٠ بيانات الدخل المحلى فى القطاع الصناعى تم الحصول عليها من : البنـك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العددان الأول والثانى ، ١٩٨٧ ٠

١٣ - أعتمدنا فى هذا الجزء على دراسة اعدها :
Herander and Thomas (1986, pp. 591-607).

١٤ - فى الأنشطة الانتاجية التى تنتج منتجات بها ميزة نســـبية يعـــد تخصيص قدر أكبر من الموارد للانتاج للتصدير مرغوبا فيه ٠ اما تخصيص قدر أكبر من الموارد المحلية للانتاج للتصدير فى الأنشطة التى لا تتمتع بميزة نسبية فهو من قبيـــل التخصيص الغير جيـــد للموارد المحلية ٠

١٥ - حول خصائص الصرف الأجنبى وتشابه ذلك مع الموارد الانتاجية فى الدول النامية ، انظر محمد غرس الدين (١٩٩٠ ، ص١٥-٧٧-٨٢)٠

١٦ - انظر : CRDS (1990)

١٧ - فى دراسة سابقة للباحث حول علاقة سعر الصرف بالأجور والأسعار فى مصر تم التوصل الى نتائج تثبت أن رفع سعر الصرف من شأنه أن يدفع بالأسعار المحلية الى أعلى الى الدرجة التى تجعل الاقتصاد المصرى يفقد ما بين ٤ر٨٩٪ الى ٦ر٩١٪ من المـــزايا الســـعرية التنافسية التى نشأت من تخفيض قيمة العملة المحلية عام ١٩٧٨ ٠
انظـــر : Ghars El-Din (1989, pp. 16-35).

١٨ - لاحظ أن هذا معناه أن السوق الخارجى هو سوق منافسة كاملة ، بينما السوق المحلى قد يكون سوق منافسة غير كاملة ٠

١٩ - لمزيد من التفاصيل حول اشتقاق منحنى الايراد الحدى فى كل من السوق المحلى والسوق الخارجى انظر :
Thirlwall (1982, pp. 222-225)

٢٠ - حول مقياس بديل لطاقة استغلال المواد الانتاجية المحلية ، انظر :
Carvalho, and Haddad (1981) and Klein and Summer (1966).

المراجـــع

باللغة العربية :

١ ـ محمد غرس الدين (١٩٩٠) ، « تخطيط التجـــارة الخارجية » ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ٠

٢ ـ نجوى خشبة (١٩٨٩) ، « القطاع الخاص وتنميـــة الصادرات الصناعية المصرية » ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ (ابريل) ص ١٢٣ ـ ١٧٥ ، القاهرة ٠

باللغة الانجليزية :

Balassa, B. (1963), Some Observations on Mr. Beckerman's "Export Propelled" Growth Model, **Economic Journal,** December.

Beckerman, W. (1962), "Projecting Europe's Growth", **Economic Journal,** December.

Bird, G. (1982/83), "Should Developing Countries Use Currency Depreciation as a Tool of balance of Payments Adjustments", **The Journal of Development Studies,** Vol. 19.

Carvalho, J.L., and C. Haddad (1981), "Brazilian Export Growth : Estimating the Export Response, 1955-1974", In Krueger A. (ed.), **"Trade and Employment in Developing Countries :** (2) Factor Supply and Substitution", The University of Chicago Press.

Caves, R. (1970), "Export-led Growth : The Post-War Industrial Setting", in **Induction, Trade and Growth,** ed., Eltis, W., Scott, M. and Wolfe, J. (London) Oxford University Press.

The Centre For Research and Development Studies (CRDS), (1990), **"Training Needs Analysis for the Foreign Sector in Egypt",** Helwan University (Cairo).

Dixon R., and Thirlwall, A. (1975), "A Model of Regional Growth Rate Difference on Kaldorian Lines", **Oxford Economic Papers,** July.

Ghars El-Din, M.A. (1989), "The Exchange Rate, Wages and Domestic Prices in Egypt". **L'Egypte Contemporaine,** Nos. 415-416, (Jan.-April).

Ghars El-Din, (1989), **"An Introduction to International Economics"**, Ain Shams Bookshop, (Cairo).

Herander, M. and C. Thomas, (1986), "Export Performance and Export-Import Linkage Requirements", **The Quarterly Journal of Economics,** (August).

Iron, D., J. Parkin, and Tran Van Hoa (1988), **"National Income and Economic Progress'**, Macmillan Press.

Kheir El-Din, H. (1977), "Macro Features of the Egyptian Economy (1960-73) L'Egypte Contemporaine, No. 367.

Klein, L. and R. Summer (1966), "The Wharton Index of Capacity Utilization", Philadelphia.

Lamflaussy, A. (1963), "UK and the Six", London : Macmillan.

McCombie, J. and J.R. Ridder (1984), "The Verdoorn Law Controversy : Some New Empirical Evidence Using U.S. State Data", Oxford Economic Papers, Vol. 36 (June).

Salter, W.G. (1966), "Productivity and Technical Change", Cambridge University Press (London).

Thirlwall, A.P. (1982), "Balance of Payments Theory and the U.K. Experience", second edition, Macmillan (London).

UNCTAD, (1989), "Tde and Development Report, 1989", U.N. (New York).

الملـــحق

تقدير دالتى الطلب على الصادرات والطلب على
الواردات الصناعية المصرية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧)

دالة الطلب على الصادرات هى عادة علاقة بين الأســـعار النسبيه والدخل فى الدول المستوردة ، وبين الطلب على الصادرات · والشـــكل الشائع لتلك الدالة هو :

$$X = A_O \left(\frac{P_d}{P_f}\right)^{h_x} Z^{h_z}$$

حيث A_o ثابت وبقية المتغيرات والمعاملات كما تم تعريفها فى متن البحـــث ·

كذلك دالة الطلب على الواردات هى علاقة بين الأسعار النسبية والدخل المحلى وبين الطلب على الواردات · وعادة ما تأخذ الشكل التالى :

$$M = A_1 \left(\frac{P_f}{P_d}\right)^{h_m} Y^{h_y}$$

حيث A_I ثابت وتعريف بقية المتغيرات والمعاملات كما هو وارد فى متن البحث ·

وبايجاد لوغاريتم جانبى كل من دالتى الطلب على الصادرات والطلب على الواردات فان :

$\text{Log } X = a_0 + h_x (\log P_d/P_f) + h_z (\log Z) + u_1$ دالة الطلب على الصادرات

$\text{Log } M = a_1 + h_m (\log P_f/P_d) + h_y (\log Y) + u_2$ دالة الطلب على الواردات

حيث u_1, u_2 تمثلان الخطأ العشوائى ·

وبتقدير الدالتين حصلنا على التقديرات التالية :

$$\text{Log } X = 2.11 - 0.933 (\log P_d/P_f) + 1.22 (\log Z)$$
$$(-2.81) \qquad (3.30)$$
$$R^2 = 0.891$$

$$\text{Log } M = -5.21 - 0.23 \ (\log P_f/P_d) + 0.89 \ (\log Y)$$
$$(-1.95 \qquad (2.79)$$
$$R^2 = 0.901$$

(تقديرات المرونات معنوية عند ١٠٪ مستوى معنوية على الأقل) ٠

البيـــــانات :

— الأسعار المحلية : الرقم القياسى لأســـعار الصـادرات (الواردات) ومصدرها البنك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعـداد متفرقة وبيانات غير منشورة ٠

— الأسعار العالمية : الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠

المصدر IMF, "International Financial Statistics" (Various)

— الدخل المحلى الاجمالى : البنك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة ٠

— الدخل فى الدول المستوردة : متوسط الدخل المحلى الاجمالى لمجموعة OECD

المصدر : IMF, "International Financial Statistics" (Various)
UNCTAD, "Trade and Development Report", (Various).

— الصادرات والواردات : قيم الصادرات والواردات بالأسعار الثابتة ٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة٠

تعقيب على بحث

« سياسة تنمية الصادرات الصناعية وأرتباطها بالمتغيرات الكلية فى الاقتصاد المصرى »

أ٠د٠ محمد محروس اسماعيل ود٠ محمود يونس العشماوى
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

١ - ان المنهجين متكاملان ، فاذا كان صانع القرار - وفقا لما أطلق عليه منهج السياسة الاقتصادية - يضع أهدافا تصديرية محددة ، فينبغى أن تأخذ هذه الأهداف فى اعتبارها الميزة النسبية التى يتمتع بها الاقتصاد القومى (المنهج الأول) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعلى فرض امكانية تحقق الأهداف التصديرية ، فقد لا يرقى الانتاج الى مستوى المنافسة مع المنتجات الأجنبية لاعتبارات تسويقية وتنظيمية كالتغليف والتعبئة والتخزين والنقل وغيرها ٠

وطالما أن الهدف من البحث كما ذكر الباحث هو تنمية الصادرات الصناعية المصرية وفقا لمنهج السياسة الاقتصادية - المنهج الثانى - فيبدو الحال كذلك أن الدراسة قد أغفلت جانبا ضروريا كان يتعين أخذه فى الحسبان ٠

٢ - ذكر الباحث فى ص٤٤٦ أن الدراسة تهتم بهدف واحد من أهداف السياسة الاقتصادية وهو « مستوى مرض لحالة ميزان المدفوعات » ٠ والتساؤل الوارد هنا : ماهو المقصود بالمستوى المرضى ؟ فما قد يكون مرضيا لدولة متقدمة لا يكون كذلك بالنسبة لدولة متخلفة ٠ وما قد يكون مرضيا لدولة متخلفة أو حتى متقدمة فى وقت ما قد لا يكون كذلك فى وقت آخر ٠ ولذا فقد كان من المتعين تحديد معنى المستوى المرضى ٠ يضاف الى ذلك ، أنه كان من المتعين ابراز أن ميزان المدفوعات المقصود هنا هو ذلك الخاص بالفترة الطويلة أى الذى يسعى الى تحقيق التوازنات الأساسية فى الاقتصاد القومى (أى توازن التدفقات الحقيقية والمالية) وليس الميزان الخاص بالفترة القصيرة أى الميزان الذى يهدف الى تحقيق التوازن فى سوق الصرف الأجنبى ٠

٣ - كان من المفروض - سواء فى النموذج التقليدى (ص٤٤٨) أو فى محاولة اعادة صياغته (ص٤٥١) أن تكون المتغيرات فى المعادلات واضحة تمام الوضوح خصوصا وأنها المتغيرات التى سيتم احداث تغيير متعمد فى العديد منها لضمان تحقيق الأهداف التصديرية المحددة (حسب ما ذكرت فى (ص٤٤٧) · ومن ناحية أخرى ، فان التحديد الواضح لهذه المتغيرات يعد أمرا ضروريا لتحديد الأهداف ذاتها وليس فقط ضمان تحقيقها ، اذ أن تحديد معدل نمو الصادرات بدقة (حسب ماذكرت فى (ص ٤٤٨) يساعد الاقتصاد القومى على تحقيق معدل نمو اقتصادى يكون متوافقا مع توازن ميزان المدفوعات · ويتضح ذلك جليا من ذكر المعادلتين رقم (١٠) ورقم (١١) دون تفسير اقتصادى واضح لمحتوى كل منهما ·

٤ - ذكر الباحث فى ص٤٥٧ أن شروط مارشال - ليرنر تحققت فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٧) · وواقع الأمر أن هـــذا القول يفتقر الى الكثير من الدقة وذلك لما يلى :

(أ) تعد شروط مارشال - ليرنر شروطا لازمة لكى تكون ســـوق الصرف مستقرة ومن ثم يكون جهاز الثمن قادرا على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات · وليس هناك من يستطيع القول بأن ســوق الصرف فى مصر مستقرة وأن التوازن فى ميزان المدفوعات - حتى على فرض تحققه - يتم عن طريق آلية جهاز الثمن ·

(ب) تفترض شروط مارشال - ليرنر ضمنيا بقاء أثمان الصادرات - مقومة بالعملة الوطنية للدولة المنخفضة لقيمة عملتها ، ثابتة · ويتحقق ذلك عندما تكون مرونة عرض الصادرات لا نهائية · وهذا مالا يمكن أن يتحقق فى ظروف الاقتصاد المصرى ·

(ج) على فرض تحقق شروط مارشال - ليرنر ، فان تخفيض قيمة العملة يكون له أثر موجب على ميزان المدفوعات الجـــارية اذا كانت قيمة الصادرات متساوية مع قيمة الواردات قبل التخفيض وكانت مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية · ومن المعروف أن قيمة الصادرات المصرية متواضعة الى حد كبير بالنسبة لقيمة الواردات ، ناهيك عن جمود مرونة العرض كما سبق وذكرنا ·

(د) اذا كانت شروط مارشال ـ ليرنر توضح أهمية أن تزيد المرونات عن الواحد الصحيح فان عودة التوازن الى ميزان المدفوعات الجارية يتوقف فى النهاية على مدى الاختلال فيه · فاذا كان الاختلال خطيرا ، فيجب أن يكون مجموع المرونات أكبر بكثير من الواحد الصحيح أو أن يحدث تغيير ضخم فى قيمة العملة الوطنية · وليس هناك من ينكر مدى خطورة الاختلال السلبى الذى يعانى منه ميزان المدفوعات المصرى ·

٥ ـ فى ص ٤٥٧ يقول الباحث أنه من الموتقع أن يكون معامل Verdoorn (V) (أى مرونة الانتاجية بالنسبة للناتج) مرتفعا نسبيا فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة · والواقع أن زيادة الانتاجية فى الدول المتخلفة ـ حتى اذا افترضنا صحة ذلك ـ انما يرجع حسبما ذكر راؤول بريبش الى أن دخول أصحاب المشروعات وأصحاب عوامل الانتاج تزداد بمعدل يقل عن معدل الزيادة فى الانتاجية · أما السبب فى ذلك فيرجع الى أختلاف الأجور فى الدول الصناعية عنها فى الدول المتخلفة حيث ترتفع بصفة دائمة فى الأولى لأن نقابات العمال قوية بينما تنخفض فى الثانية لأن نقابات العمال ضعيفة وهو ما يتسبب فى عدم ملاحقة معدلات الأجور لمعدلات التضخم · يضاف الى ذلك ، أن مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الصناعية ـ حسب قانون أنجل ـ تعد أعلى من مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الأولية التى تنتجها معظم ان لم يكن كل الدول المتخلفة · ومؤدى ذلك أن نسبة كبيرة من الدخل فى الدول المتخلفة تخصص للانفاق على المنتجات الصناعية وهو ما يضطر هذه الدول الى تحويل بعض مواردها من قطاع المنتجات الاولية (حيث المزايا النسبية أكبر) الى القطاع الصناعى (حيث الانتاجية أقل) · ولأن هذه الدول تكون مكتظة بالسكان فان هذا التحويل يعمل على أنخفاض الاجور · وعكس ذلك تماما يحدث فى الدول الصناعية · ناهيك بالطبع عن أن الدول الصناعية تحمى منتجاتها من المواد الأولية وهو ما يؤدى الى انخفاض الصادرات من الدول المتخلفة مما قد يؤدى الى انخفاض مستويات الأجور فيها ·

٦ ـ يذكر الباحث فى ص٤٤٥ أن المنهج التحليلى المتبع هو بناء نموذج مبسط لنمو الدخل الصناعى المتوقع أن يتم فى ظل معدل نمو معين فى الصادرات الصناعية بفرض توازن ميزان المدفوعات ·

وكان الأجدر بالباحث أن يحاول بناء النموذج فى ظل الواقع الذى يفرض نفسه على صانع القرار فى مصر والمتمثل فى العجز الهيكلى المزمن فى ميزان المدفوعـــات المصرى • ورغم اعتـــراف الباحث فان وجـــود الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ومن بينها بالطبع اختلال ميزان المدفوعات ، من شأنه أن يضعف العلاقات التبادلية بين الانتاج والانتاجية والأسعار المحلية والأجور النقدية ، فقـــد كان يتعين عليـــه والحال كذلك الاشارة الى الطريقة التى يتحقق بها ذلك • فربما يمكن لصانع القرار ــ فى ضوء تشخيص هذه الطريقة ــ أن يحاول التغلب على هذا الضعف خصوصا وقد طلب الباحث منه ــ أى من صانع القـــرار ــ أن يحاول رفع المرونة السعرية للطلب على الصادرات ، وخفض المـــرونة الدخلية للطلب على الواردات ، ويأخذ جانب الحذر فيما يتعلق بالمرونة السعرية للطلب على الواردات • ونبه فى هذا الخصوص الى أهمية هيكل الحماية الجمركية وخطورة تحديده بصورة عشوائية • وهـــذا ما كان يجب على الباحث أن يتناوله ببعض التفصـــيل ، الا أنه لم يذكر شـــيئا فى هـــذا الخصوص على الاطلاق •

٧ ــ رغم أهمية الجدول رقم (١/٤) ص ٤٧٥ الذى يوضح محددات عرض الصادرات الصناعية المصرية ، الا أنه قد عرض بطريقة لا تساعد على استيعاب مضمونه • ورغم ذلك فلنا تعليق على أحد النتائج الواردة به• تعكس النتائج الواردة بالجدول مدى قوة ومعنوية العلاقة بين كل من سعر الصرف وطاقة استغلال الموارد المحلية وبين نمو عرض الصادرات الصناعية• فمن شأن تخفيض قيمة العملة المحلية (كما ورد فى ص ٤٧٤) العمل على زيادة عرض الصادرات • وفى هذا الصدد يمكن أن نقول مايلى :

لكى يكون تخفيض قيمة العملة الوطنية فعال فى زيادة الصـــادرات يجب أن يكون الطلب العـــالمى على الصادرات المصرية متمتعا بقدر كاف من المـــرونة •

وفى تقديرنا أن الطلب العالمى على الصادرات المصرية لا يتسم بدرجة عالية من المرونة • فبصرف النظر عن أن الجزء الأكبر من الصادرات يتكون من المواد الأولية الزراعية (القطن والأرز والبصل) فان المنتجات المصنعة

ونصف المصنعة عددها ضئيل · وهذه وتلك تتميز بضـــآلة مرونة الطلب العالمى عليها · أضف الى ذلك ، ان الطلب العالمى على الصادرات المصرية لا يتوقف ، أساسا على مستوى الأسعار التى تباع بها الصادرات فى الأسواق العالمية بقدر ما يعتمد على ظروف الحالة الاقتصادية فى الدول الأجنبية المســتوردة ·

وحتى اذا افترضنا جدلا ارتفاع مرونة الطلب العالمى على الصادرات المصرية ، فأن نجاح التخفيض فى زيادة الصادرات يتوقف بشكل أساسى على مدى مرونة الجهاز الانتاجى المنتج لسلع التصدير · وبالنسبة للسلع الصناعية المصرية القابلة للتصدير ، مثل منتجات الغزل والنسيج والملابس ومنتجات التريكو والسلع الخشبية والمعدنية ، فقد تشكل الطاقات العاطلة الموجودة بها حاليا امكانات معينة لزيادة حجم الانتاج لمواجهة التصدير · الا أن تشغيل هذه الطاقات العاطلة لن يستجيب مباشرة لزيادة الطلب العالمى حينما تنخفض أسعار الصادرات، ولابد لكى يتحقق ذلك من معالجة الأسباب الحقيقية التى أدت الى تعطيل هذه الطاقات ، وبمعنى آخر لابد من زيادة الموارد الحقيقية لدعم واكمال وتأهيل هذه الطاقات للتشغيل والانتظام فى دولاب الانتاج القومى ·

وفضلا عما تقدم فان تخفيض قيمة الجنيه المصرى كوسيلة لحفز الطلب العالمى على الصادرات يتطلب استقرارا فى الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض وهو ما لم يتوفر للاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة ولن يتوفر لفترة طويلة قادمة ·

٨ ـ الحوافز الموجهة للتصدير : كان من المفروض أن يتوسع الباحث فى شرح هذه الحوافز ولا يكتفى بالاشارة فقط الى سعر الصرف · كذلك اغفل الباحث ذكر بعض الأمثلة عن الدول النامية الناجحة فى ميدان تصدير السلع المصنوعة ، وهذا ما سوف نحاول أن نعرضه حتى يستفيد منه صانع القرار فى مصر ·

أولا : فقد اتخذت كـوريا مجموعة من الاجراءات لتشجيع التصدير وأهم هذه الاجراءات ما يلى :

(أ) تخفيض سعر العملة بصورة كبيرة · ومن الملاحظ أن الصادرات الكورية سجلت معدلات مرتفعة للنمو عندما كان سعر العملة الوطنية (won) منخفضا بالنسبة للدولار مثل الفترة من منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات حيث كان الدولار الأمريكى يعادل أكثر من ٢٥٠ ون won مما أدى الى زيادة الصادرات بنسبة ٥ر٤٣٪ فى السنة · اما فى السنوات التى انخفض فيها سعر الدولار وأرتفع فيها سعر العملة الوطنية مثل السنوات ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١٩٨٢ حيث كان الدولار أقل من ٢٠٠ Won فان معدل نمو الصادرات فى المتوسط كان ١٦٪ فى السنة فقط ·

(ب) السماح بالاحتفاظ بالعائد من النقد الأجنبى للاستعمال الخاص أو لاعادة بيعه فى سوق النقد الأجنبى ·

(جـ) السماح باستيراد سلع مقيد استيرادها وذلك طبقا لنظام الربط بين الصادرات والواردات export - import link

(د) السماح للمصدرين بسرعة استهلاك أصولهم الرأسمالية ·

(هـ) السماح للمصدرين باستيراد مواد وخامات وسلع وسيطة أكثر من احتياجاتهم الفعلية تحت ما سمى بنظام الفاقد أو الضائع Wastage allowance

(و) خفض الضرائب على الدخل من الصادرات بنسبة ٥٠٪ ·

(ز) تخفيض أسعار الفائدة على القروض بغرض التصدير ·

(ح) تسهيل شروط اقتراض رأس المال العامل ·

(ط) اعفاء المصدرين من الضرائب الجمركية ·

كذلك فقد وجدت الحكومة فى كوريا أن المبالغة فى فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية وغيرها من السلع غير الضرورية من شأنه أن يؤدى الى زيادة الربح الذى تحصل عليه الصناعات التى تنتج للسوق المحلى ، مما يشجع على زيادة الموارد التى توجه نحو الصناعات التى تعمل للاحلال محل الواردات import substitution بصورة أكبر من توجهها نحو الصناعات التى تعمل من أجل التصدير ·

ومن الجدير بالذكر فان السياسة التجارية لكوريا لا تحمى أى صناعة

محلية تتمتع بقدرة كبيرة على التصدير Has strong export potential ويمكنها أن تستجيب بصورة كبيرة للحوافز الخاصة بالصادرات · وان الحماية قاصرة على الصناعات التى تعمل لخدمة السوق المحلى وليس لها أى امكانيات تصديرية ·

ثانيا : اما بالنسبة **لتايوان** فان حوالى ٧٠٪ من الواردات تدخل ضمن السلع المسموح باستيرادها ويتم منح تراخيص الاستيراد بشكل تلقائى أو اتوماتيكى · أما السلع التى يوجد عليها رقابة control فهى تشكل ٢٠٪ فقط ، وفى عام ١٩٨٥ تم تخفيض الضرائب من الواردات بصورة ملحوظة ·

ثالثا : بالنسبة **للمكسيك** فقد أدت سياسة الحماية الجمركية المتشددة الى حدوث احتمالات هيكلية فى الصناعة المكسيكية والاضرار بالصناعة الوطنية من النواحى الآتية :

١ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج ·
٢ ـ تعود الصناعة المحلية على مزايا لابد من توافرها داخل بنائها built - in - advantages
٣ ـ انخفاض الانتاجية ·
٤ ـ تدهور مستوى جودة السلع المنتجة ·

كذلك أدى نظام الحماية الجمركية المتطرفة الى نتيجتين سلبيتين هامتين وهما :

(أ) التشجيع على اقامة الصناعات الاستهلاكية وذلك على حساب الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ، ومن ثم الاعتماد الكبير على استيراد هذه السلع وزيادة عجز ميزان المدفوعات · وقد زاد عجز ميزان السلع الرأسمالية (الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع الرأسمالية) من ٢ر٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٢ر٧ بليون دولار عام ١٩٨١ ·

(ب) قلة الصادرات من السلع المصنوعة ، وذلك بسبب التركيز على السوق المحلى ، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف انتاج السلع المصنوعة

وانخفاض جودتها · وقد بلغت قيمة الواردات من السلع المصنوعة حوالى ٦٠ بليون دولار والصادرات ١٤ بليون دولار فقط خلال الفترة ٧٧-١٩٨١ ·

الا أنه ابتداء من عام ١٩٨٤ بدأت المكسيك تتبع سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى تحويل المكسيك الى قوة صناعية متوسطة Intermediate Industrial Power بحلول عام ٢٠٠٠ · وأنه يجب أن يزيد معدل الصادرات / الواردات من السلع المصنوعة من ٨ر٢٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٣ر٥٢٪ عام ١٩٨٨ والى ٧١٪ عام ١٩٩٥ ·

وفى منتصف عام ١٩٨٥ تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعديل السياسة التجارية مجددا ومن هذه الاجراءات ما يلى : -

١ - تخفيض قيمة البيزو بصورة كبيرة ·

٢ - اعفاء ٦٢٪ من الواردات (تبعا للقيمة) من أذون الاستيراد (بعد أن كانت النسبة ٢٥٪ قبل ذلك) ·

٣ - احلال نظام الضرائب الجمركية محل القيود الكمية على الواردات·

٤ - تعديل التعريفة الجمركية وذلك بتخفيضها الى ٣٠٪ كحد أقصى خلال ٣٠ شهرا (وذلك بحلول شهر نوفمبر ١٩٨٨) وذلك بعد أن كانت التعريفة الجمركية تصل الى ١٠٠٪ بالنسبة للكثير من المنتجات المحلية فى بداية عام ١٩٨٦ ·

٥ - تمكين الشركات المصدرة من الحصول على احتياجاتها من مستلزمات الانتاج الأجنبية الرخيصة وذلك لتخفيض تكاليف انتاج السلع المعدة للتصدير · وقد سمى هذا النظام بخطة ديمكس Dimex plan فقد سمح للشركات المصدرة أن تستورد فى حدود ٣٠٪ من قيمة صادراتها وبدون دفع الرسوم الجمركية على هذه الواردات ·

رابعا : أما عن **البرازيل** فقد أتخذت الحكومة البرازيلية مجموعة من الاجراءات لتشجيع الصادر من السلع المصنوعة ومن أهمها مايلى :

١ - تخفيض قيمة العملة من وقت الى آخر وذلك لكى تتمشى القيمة الرسمية للعملة مع القيمة السوقية لها ·

٢ ـ دعم الصادرات وفقا لنظام يسمى بيفكس Beflix ويقوم هذا النظام على أساس اتفاق بين الحكومة والشركات المصدرة ، يتم بمقتضاه منح الشركات المصدرة تخفيضا فى الضرائب الجمركية على السلع (خامات ومواد وآلات) التى تقوم باستيرادها ، وفى مقابل ذلك تلتزم هذه الشركات بتحقيق أهداف تصديرية معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا · وبموجب هـذا النظام أصبحت الشركات المصدرة فى حل من استخدام مواد محلية غير مناسبة أو غالية الثمن ، وتمكن من اسـتيراد احتياجاتها من الخارج · وتقوم فى مقابل ذلك بتحقيق الأهداف التصديرية المتفق عليها ، وكذلك بيع جزء من انتاجها فى السوق المحلى اذا أرادت ذلك ·

وخلال الفترة من يناير ١٩٧٢ حتى نوفمبر ١٩٨٤ تم الموافقـة على ٢٩٤ برنامج لدعم الصادرات على النحو المتقـدم ، وتعهـدت الشركات المصدره بتصدير ما جملته ٨٥ بليون دولار فى مقابل استيراد مواد ومهمات فى حدود ٧ر١٨ بليون دولار · وفى نهـاية سبتمبر عام ١٩٨٤ وصلت الصادرات الى ٣ر١٧ بليون دولار بينما بلغت الواردات التى قامت بهـا الشركات المصدرة الى ٧ر٤ بليون دولار فقط أى أن المكاسب الصافية بالنقد الأجنبى بلغت ٦ر١٢ بليون دولار ·

٣ ـ منح الصادرات ائتمان تصديرى مدعم Subsidized export credit وذلك وفقا لبرنامج يضمن حصول المصدرين على تمويل بأسـعار فائدة منخفضة · ويسمى هذا البرنامج فينكس Finex وبموجبه تقوم الجهة المسئولة عن البرنامج والمسماه كاسيكس CACEX بالحصول على ائتمان التصديرية من البنوك بالأسعار العادية وتقوم بتقديمه للمصدرين بأسـعار فائدة منخفضة وشروط للدفع أكثر أعتدالا للمصدر ·

وقد أدت وسائل دعم وتشجيع الصـادرات البرازيلية من السـلع المصنوعة الى زيادة نصيبها من الصادرات العالمية من ١ر٪ عام ١٩٦٥ الى ٩ر٠٪ عام ١٩٨٣ ·

تعقيب على بحث

« سياسة تنمية الصادرات الصناعية وأرتباطها بالمتغيرات الكلية فى الاقتصاد المصرى »

أ٠د٠ هبة أحمد حندوسة
قسم الاقتصاد ـ الجامعة الأمريكية

مقـــــدمة :

تقدم الباحث بعرض تفصيلى لأهمية دور تنمية الصادرات كأحـــد المتغيرات الأساسية فى الاقتصاد القومى ولأثر معدل نمو الصادرات كمكون رئيسى للطلب الكلى على نمو الدخل والتوظيف والانتاجية ٠

واستطاع الباحث باستخدام نموذج متعارف عليه للاقتصـــاد المفتوح أن يقدر قيم المتغيرات الاقتصادية لمصر وتسليط بعض الضوء على دلالتها كذلك اراد الباحث كما ذكر فى أهداف البحث أن يربط ما بين النتائج التى توصل اليها وبين أهداف السياسة التصديرية لمصر بتوصيف الأدوات التى يمكن استخدامها لتحريك معدل نمو الصادرات نحو المعدل المستهدف ٠

وأود أن أتناول فى تعقيبى بعض التساؤلات حـــول المنهج التحليلى والنتائج المستخلصة كما أود أن أســـاهم ببعض الملاحظات التى قد تكون مفيدة للباحث فى المستقبل اذا اراد أن يقوم بالمزيد من الدراسة فى هـــذا المجـــال ٠

اختار الباحث نموذج لاقتصاد مفتوح يتحدد فيه النمو على أساس نمو الطلب الكلى (demand determined) ويفترض غياب القيود على العرض الكـــلى (supply constrained) بحيث أن معدل نمو الدخل فى الأجل الطويل يعتمد على معدل نمو الطلب المســـتقل (autonomous demand)

هذا النموذج هو أحد نماذج التنمية التى تركز على أهمية الصادرات

كقطاع رائد وقائد للتنمية growth والمقصود بالصادرات فى معظم هذه النماذج هو الصادرات الصناعية وعلى الرغم من أن تجربة مصر فى هذا المجال كانت متدنية للغاية ، ولم تسفر السياسة الاقتصـــادية على احراز أى نمو ملموس فى حجم الصادرات الصناعية الا أن مازال هنـاك فرصة طيبة والمجال مفتوح للتوسع الهائل فى تشكيله الصادرات الصناعية وارتفاع حجمها فى جميع الأسواق الخارجية ٠

وتشير النماذج الكلية لاقتصاد مصر فى التسعينات الى أن ليس هناك طريق للتغلب على المأزق الراهن للاقتصاد الكلى والتخلص من الاختلالات الهيكلية الا طريق التوجه السريع نحو نمو الصادرات الصناعية ٠ ولذلك فأنا احبذ اختيار نموذج الاقتصـــاد المفتـــوح والتركيز على دفع الآداء التصديرى كمحرك أساسى ورئيسى للاقتصاد القومى فى العقود المقبلة ٠

التعليق على بعض المفاهيم والعلاقات الأساسية :

اثر نمو الصادرات على نمو الدخل القومى :

يتسأل الباحث (ص ٤٤٧) أليس من الممكن التوصل الى نفس النتيجة (نمو الدخل) عن طريق التوسع فى أى مكون آخر من مكونات الطلب الكلى غير الصادرات ؟ ويجيب بالنفى ٠

وهذا ليس صحيح ٠ فهناك مكون الاستثمار الذى يترتب عليه نفس الاستجابة من حيث رفع حجم الطاقة الانتاجية ورفع معدل التقدم الفنى ورفع حجم التشغيل (علاقة مضاعف Multiplier

ومع ذلك اتفق مع الباحث على ان هناك منافع اضافية تصحب عملية تنمية الصادرات ومنها تحسن فى حالة الميزان التجارى وما يترتب عليه من التغلب على قيد حجم الواردات وكذلك التوصل الى اقتصاديات الحجم وما توفره من تخفيض نفقة الانتاج للوحدة فى المنتج كما هناك بعض المنافع الأخرى مثل تحسين عنصر الجودة والحصول ميزات ديناميكية متصـــلة بسرعة الحركة والتفاعل مع الأسواق العالمية ٠ واضيف الى ما جاء فى البحث بخصوص المنافع التى ينطوى عليها نمو الصادرات أهم اثر ايجابى

وهو فى رأيى دور متغير نمو الطلب الخارجى على الصادرات والذى ليس له حدود بالمقارنة بالقيد الحاكم بالنسبة لنمو الطلب المحلى الاجمالى ٠

وكل هذه المنافع المتصلة بتنمية الصادرات لا تأتى الا على شرط أو بافتراض ان السلع المصدرة تتصف بالميزة النسبية ـ فعندما نتحدث عن جميع النماذج للتجارة والنمو الاقتصادى فنفترض ان تدفق الصادرات يتم فى مناخ من التنافس وبدون أى حماية للمنتج الذى يدخل سوق التصدير ٠

وبالنسبة لمصر مثلا فاذا نظرنا الى تشكيلة الصادرات من السلع الصناعية فيتضح ان النسبة العظمى من قيمة هذه الصادرات تتم من خلال حماية ضمنية مرتفعة للغاية طريق حصول المنتج/المصدر للمدخلات الرئيسية بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها العالمية ٠ ويحق ذلك على مجموعة الصناعات كثيفة استخدام الطاقة وكذلك على صناعة الغزل والنسيج ونجد ان المنتج المحلى يحصل على دعم ضمنى مرتفع فى أسعار الطاقة وسعر القطن الخام ٠ ومن هنا نجد أن أول درس مستخلص بالنسبة للسياسة التصديرية لتخذ القرار هو ضرورة العمل على خلق مناخ تنافسى داخل السوق المحلى باستخدام الأسعار النسبية التى تقترب من الأسعار العالمية ٠

وينبهنا الباحث الى أهمية القيود على النمو التى تواجهها الدول النامية ويركز على الواردات كأهم متغير يجب الأخذ به كقيد على النمو ٠ وهناك عوامل أخرى هيكلية تأثر على عملية النمو ٠

والجدير بالاشارة فى هذا الصدد الى ان ما تبرزه الدراسات والنماذج الاقتصادية المختلفة ليس فقط قيد الواردات وانما كثيرا مايكون القيد المحدد للنمو هو الادخار وهناك نموذج الـ two gap model المطبق على مصر فى النصف الثانى من السبعينات والذى استنتج منه ان القيد الحاكم فى هذه الفترة كان ضالة المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات وليس توافر النقد الأجنبى من أجل الاستيراد ٠

وصحيح أن هناك علاقة تلقائية ومتساوية بين الفجوة فى ميزان العمليات الجارية (ميزان المدفوعات) والفجوة ما بين حجم الاستثمار والادخار المحلى ولكن السؤال هو أى متغير من المتغيران هو الحاسم فى

تقييد عملية النمو · ومن المهم والمفيد أن يتطرق الباحث الى هذه القضية الأساسية بالنسبة لمصر · فعلى الرغم من وجود قيود شديدة على نمو الدخل بسبب العجز فى ميزان المدفوعات فمن الوارد أن تكون القيود الخاصة بضآلة حجم الادخار فى مصر هى العقبة الرئيسية للنمو ·

وهناك نقطة أخرى أود أن انبه اليها وهى الفـــرق بين السياســـة التصديرية للحكومة والعلاقات الطبيعية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية – فمن الممكن على صانع السياسة أن يحدث تغيير جزرى فى توجه الانتاج المحلى بين السوق المحلى والخارجى عن طريق مباشر (أوامر) أو غير مباشر (سعر الصرف حوافز تصدير الأسعار النسبية الخ) ولكن ليس من الممكن للسياسة الاقتصادية أن تغير من مرونات الطلب على الصادرات أو الواردات مثلما جاء فى البحث فى ص ٤٦١ الا اذا عملت الحـكومة على تغيير تشكيلة الصادرات أو الواردات · واذا كان هذا هو الأمر فلا يعتبر الأرقام المحسوبة ذات دلالة ·

كما أن على الحكومة أن تصلح من سياسة الائتمان من أجل تحفيز الادخار وانما لا تستطيع أن تسيطر على اتجاه هذا المتغير بصورة مباشرة· وخلاصة القول ان الأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية هى أدوات محددة ومعروفة ومن الواجب الاشارة الى كل أداة بوضوح عند ترجمة نتائج دراسة نموذج اقتصادى الى أهداف السياسة المرتبطة بهذا النموذج ·

الملاحظات على النماذج المستخدمة فى البحث :

وبالنسبة الى دالة الطلب على الصـــادرات والنماذج المستخدمة فى البحث ، يجب أولا أن يميز لنا الباحث بين المتغيرات الخارجية exogenous مثل الدخل والأسعار فى السوق العالمى والمتغيرات الداخلية endogenous مثل الأسعار والدخول المحلية ·

وكان من الواجب على الباحث أن يشرح لنا تفصيليا كيف توصل الى الحل الصحيح للنموذج الأول المبسط ثم النموذج الثانى الأكثر شـــمولية المعادلة رقم (٥) المعادلة رقم (١٠) ورقم (١١) ·

كما يتطلب مثل هذا التقديم للمعادلات تفاصيل كافية عن كل متغير حتى يتمكن القارىء من فهم العلاقات المبينة فى كل دالة ٠

ماهو المقصود بالأسعار المحلية والأسعار العالمية هل تنتمى الى نفس الحالة فى السلع القابلة للتجارة الخارجية أم تخص السلع المصدرة بالنسبة للأسعار فى بعض الحين والسلع المستوردة فى الحين الآخر ؟

كما كان على الباحث أن يشرح لنا معنى ودلالة كل مكون من مكونات المعاملات النهائية واثره على معدل نمو الصادرات أو معدل نمو الدخـــل القومى وانما استقصر الباحث على ابراز معنى عدد محدود من المكونات مثل شرط مارشال ـ لرنر أو معامل فادورن ٠

وعند المقارنة بين النموذج الأول والثانى ، يقوم الباحث بتحديد نقاط الضعف فى النموذج الأول المبســـط ومنها تحيزها لابراز الميزة التنافسية (نسبة الأسعار المحلية الى الأسعار العالمية) كأهم متغير يحكم معدل نمو الصادرات وهذه تعد نقطة ضعف فعلا لأن هناك عدة قيـــود هيكلية على الصادرات لا تعمل كمتغيرا الا فى الدول النامية ٠

وعلى الرغم من ذلك فأجد ان النقطة التالية التى يصـــفها الباحث بأنها نقطة ضعف وهى تجاهل الأثر العكسى لنمو الصادرات الذى من الممكن أن يحدث عن طريق التسرب فى تيار الدخل القومى فأرى انها ليست أبدا نقطة ضعف اذ أن أهم افتراض لأى نموذج للتجـــارة هو ان تيار كل من الصادرات والواردات يقوم فى ظل مناخ محايد نسبيا (اقتصاد مفتوح نسبيا) بحيث ان ليست هناك اختلالات شاسعة فى هيكل الحماية والدعم (أى الأسعار) ٠

وحيث ان المتعارف به ان تيار الواردات يعتبر أحد عناصر التسرب ليس من المعقول التصور أن أى دفعة تصديرية من الممكن أن يترتب عليها دفعة أكبر من الواردات الا فى حالة نادرة للغاية وهى سوء تخصيص الموارد لدرجة ان الانتاج من أجل التصدير يتم فى اطار من الحماية والدعم يصلا الى أن القيمة المضافة المحلية تكون رقم سالب ٠

ويجب هنا ان نؤكد أن العلاقة المطـــلوبة هى بين الأجور الاسمية وانتاجية العامل أيضا بالأسعار الجارية اما اذا استخدمنا الأجور الحقيقية فتقارن بالانتاجية أيضا بالأسعار الثابتة · واذا كانت المـــقارنة صحيحة ، فتكون النتيجة التى توصل اليها الباحث ·

النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج على الاقتصاد المصرى :

قام الباحث بتقدير قيم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بنمو الصادرات ودلالتها :

١ ـ كان معدل النمو فى الأجور (٢٤٪) أعلى من معـــدل نمو فى انتاجية العامل (١٤٪) فى غاية الخطورة ان تنعكس الفجوة بين الأجور والانتاجية على معدل نمو الأسعار المحلية مما يترتب عليه فقدان القدرة التنافسية للصادرات فى الأسواق الخارجية ·

(ان "b_2" فى المعادلة (٣) كانت أكبر من الواحد الصحيح) ·

٢ ـ كان معدل النمو فى الأسعار العالمية ٤٪ فقط ولم يقوم الباحث بمقارنة هذا المعدل بمعدل نمو الأسعار المحلية وتحليل العلاقة ما بين هذه الفجوة ومعدل التغير فى سعر الصرف (٢٥٪) ·

٣ ـ ان شرط مارشال ـ لرنر تحقق فى مصر فى الفترة ١٩٧٠ الى ١٩٨٧ وكانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات مرتفع نسبيا ٩٣٣ر = L_x أما المرونة السعرية للطلب على الواردات منخفض نسبيا ٢٣٠ر = L_m والسبب الرئيسى وراء المرونة المنخفضة نسبيا للواردات تكمن فى تشكيلة الواردات من السلع الأساسية ؟

وفيما يخص المرونة السعرية للطلب على الصادرات فلم يقدم الباحث أى شرح للأسباب وراء الرقم المرتفع نسبيا لهذا المتغير ·

ومن الواجب التأكد ان الأسعار المستخدمة (المحلية والعالمية) فى حساب المرونات ينطبق على السلع الداخلة فعلا فى سلة الصادرات وسلة

الواردات والمنتجات الصناعية وهذا لا يتبين بوضـــوح فى الملحق للبحث ومصدر البيانات ٠

٤ ـ المرونات الدخلية :

مرونة الدخل للطلب على الصادرات h_z = ١ر٢٢١

مرونة الدخل للطلب على الواردات h_y = ٨٩٣ر

٥ ـ معامل (Verdorn)

وليس من الواضح فى هذا الصدد مدى ملائمة طريقة تقدير المعامل بالنسبة لمصر وهل استخدمت أرقام وبيانات للانتاج بالأسعار الثابتة وكيف تم هـــذا ٠

ولم يشرح لنا الباحث كيف توصل إلى الرقم الخاص بمعدل نمو الدخل المتولد فى الصناعة المطلوب (٩ر١٠٪ سنويا) لســـد الفجوة فى ميزان المدفوعـــات ٠

كذلك بالنسبة الى اثر سياسة ســـعر الصرف أو السياسة الحمائية (هيكل ومستوى الرسوم الجمركية) ٠

ويختبر الباحث حالتين بالنسبة الى فرض الرســـوم الجمركية على الواردات وليس واضح كيف توصل الباحث الى النتائج الخاصة بالحالة الأولى : فبالنسبة للحالة عدم وجود قيود على الاستيراد هل الافتراض ان الحالة كما هى ؟ وكان الأجدر تحليل الموقف والمهم من حيـــث السياسة التصديرية هو تحليل حالة تخفيض الرسوم الجمركيـــة نحو الغائها وهى الحالة الواردة بالنسبة الى مصر ومعظم الدول النامية التى اتخـــذت باستراتيجية احلال الواردات بدلا من استراتيجية تعظيم الصادرات ٠

هذه الحالة الأولى ليست مثيرة للاهتمام وكان من الأجدر أن يستعر الباحث حالة تحرير التجارة الخارجية القضايا الأساسية التى يجب طرحها فى ختام هذه الدراسة (أهم التساؤلات التى لم تجد لها رد فى هذا البحث):

١ - ماهى العلاقة ما بين الأسعار النسبية والآداء التصديرى والاستيرادى فى الفترة ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ ؟ - هل هناك بعض السنوات تحقق فيها تحسن فى الميزان التجارى وميزان العمليات الجارية ؟

٢ - الى أى مدى كانت العوامل الخارجية هى الحاكمة والى أى مدى كانت السياسة الاقتصادية هى المسؤولة عن اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات ؟